

Distr.: General
6 August 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الاحتجاز التعسفي

تقرير الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي **

موجز

في عام 2020، اعتمد الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، في إطار إجراءاته العادية، 92 رأياً بشأن احتجاز 221 شخصاً في 47 بلداً، وذلك في ظل الظروف الاستثنائية العالمية لجائحة كورونا (كوفيد-19). وأحال الفريق العامل أيضاً 55 نداء عاجلاً إلى 27 حكومة، و150 من رسائل الادعاء والرسائل الأخرى إلى 62 حكومة، شملت في حالتين جهات فاعلة أخرى، تتعلق بما لا يقل عن 651 شخصاً منكرين تحديداً. وأبلغت بعض الدول الفريق العامل بالتدابير التي اتخذتها لمعالجة أوضاع المحتجزين، وقامت في حالات عديدة بإطلاق سراحهم.

وقد حالت جائحة كورونا (كوفيد-19) دون قيام الفريق العامل بزيارات قطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتطلع الفريق العامل إلى استئناف هذه الزيارات حالما يسمح السياق الصحي العالمي للدول بالاستجابة للطلبات التي قدمها من أجل زيارتها، ويشجع الفريق الدول على عمل ذلك. وواصل الفريق العامل إعداد مداولات بشأن مسائل ذات طابع عام من أجل مساعدة الدول وأصحاب المصلحة على منع حالات الاحتجاز التعسفي والتصدي لها. وشمل ذلك إعداد المداولة رقم 12 بشأن النساء المحرومات من حريتهن، المرفقة بهذا التقرير.

ويبحث الفريق العامل في سياق التقرير أيضاً المسائل المواضيعية التالية: (أ) حرمان المدافعين عن حقوق الإنسان من الحرية؛ (ب) والنقل القسري للأفراد والحظر الواجب للاحتجاز التعسفي؛ (ج) وإعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول.

* يعمم المرفق دون تحرير رسمي، وباللغة التي قدم بها فقط.

** اتفق على نشر هذا التقرير بعد مواعده المحدد بسبب ظروف خارجة عن إرادة الجهة المقدمة له.



المحتويات

الصفحة

3	أولاً - مقدمة
3	ثانياً - أنشطة الفريق العامل
3	ألف - المداوولات
4	باء - دراسة عن الاحتجاز التعسفي في علاقته بسياسات المخدرات
4	جيم - معالجة البلاغات الموجهة إلى الفريق العامل خلال عام 2020
24	دال - الزيارات القطرية
24	ثالثاً - المسائل المواضيعية
24	ألف - حرمان المدافعين عن حقوق الإنسان من الحرية
27	باء - النقل القسري للأشخاص والحظر الواجب للاحتجاز التعسفي
30	جيم - إعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول
30	رابعاً - الاستنتاجات
31	خامساً - التوصيات
32	المرفق

أولاً - مقدمة

- 1- أنشأت لجنة حقوق الإنسان الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب قرارها 42/1991. وعُهد إليه بالتحقيق في حالات ادعاء الحرمان التعسفي من الحرية، وفقاً للمعايير المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدول المعنية. وقامت اللجنة، في قرارها 50/1997، بتوضيح ولاية الفريق العامل ووسعت نطاقها لتشمل مسألة الاحتجاز الإداري لملتزمسي اللجوء والمهاجرين. وعملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، ومقرر مجلس حقوق الإنسان 102/1، اضطلع المجلس بولاية لجنة حقوق الإنسان. وجرى مؤخراً تمديد ولاية الفريق العامل لفترة ثلاث سنوات بموجب قرار المجلس 22/42 المؤرخ 26 أيلول/سبتمبر 2019.
- 2- وخلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تشكّل الفريق العامل من كل من سيتونديجي رولاند جان باتيست أدجوفي (بنن)، وخوسيه أنطونيو غيفارا بيرموديز (المكسيك)، وسيونغ - فيل هونغ (جمهورية كوريا)، وإيلينا شتاينرتي (لاتفيا)، ولي توومي (أستراليا). واعتباراً من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، تشكّل الفريق العامل من ميريام إيسترادا - كاستيلو (إكوادور)، وسيونغ - فيل هونغ (جمهورية كوريا)، ومومبا ماليليا (زامبيا)، وإيلينا شتاينرتي (لاتفيا)، ولي توومي (أستراليا).
- 3- وتولى السيد غيفارا بيرموديز منصب رئيس - مقرر الفريق العامل في الفترة من نيسان/أبريل 2019 إلى نيسان/أبريل 2020، وعملت السيدة شتاينرتي والسيدة توومي، نائبتين للرئيس. وفي الدورة السابعة والثمانين للفريق العامل، المعقودة في نيسان/أبريل 2020، انتُخبت السيدة توومي رئيسة - مقررة للفريق العامل، وأعيد انتخاب السيدة شتاينرتي نائبة للرئيس.

ثانياً - أنشطة الفريق العامل

- 4- عقد الفريق العامل، خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، دوراته السابعة والثمانين، والثامنة والثمانين، والتاسعة والثمانين. وبسبب القيود المفروضة على السفر الناجمة عن جائحة كورونا (كوفيد-19) المتفشية عالمياً، قرر الفريق العامل أن تكون اجتماعاته عن بُعد عن طريق التداول بالفيديو. وجاء هذا القرار استجابة للجائحة العالمية لا غير، ولن تحل الاجتماعات عن بُعد تحت أي ظرف محل الاجتماعات المباشرة التي يجريها الفريق أثناء انعقاد دوراته.
- 5- وبسبب الجائحة العالمية، تعذر على الفريق العامل إجراء زيارات قطرية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لكنه يتطلع إلى استئناف هذه الزيارات عندما يسمح السياق الصحي العالمي بذلك، ويشجع الفريق العامل الدول على الاستجابة لطلباته بزيارتها.
- 6- وسعيًا من الفريق العامل إلى تيسير التواصل وكفالة التبادل المستمر للمعلومات خلال الجائحة، عقد على مدى الفترة المشمولة بالتقرير اجتماعات عن بُعد مع الدول والمنظمات غير الحكومية شملت اجتماعاً مع هيئات المجتمع المدني في كانون الأول/ديسمبر 2020، واجتمع الفريق العامل عن بُعد أيضاً خلال دورته التسعين لغرض جمع معلومات عن مسائل متعلقة بالاحتجاز التعسفي وتوسيع المدارك بأساليب عمله.

ألف - المداولات

- 7- واصل الفريق العامل إعداد مداولات تتناول مسائل ذات طابع عام من أجل مساعدة الدول وأصحاب المصلحة على منع حالات الاحتجاز التعسفي ومعالجتها.

8- وفي هذا الصدد، أعد الفريق العامل مداولته رقم 12 بشأن النساء المحرومات من حريتهن (انظر المرفق). ويتناول الفريق في مداولته الأبعاد الجنسانية المحددة المتعلقة بالاحتجاز التعسفي، ويقدم توجيهات لمساعدة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين على منع ومعالجة الاحتجاز التعسفي للنساء في نظام العدالة الجنائية، وتوجيهات تتعلق باحتجاز المهاجرات، والاحتجاز الإداري، وأحوال الرعاية الصحية، والأحوال القائمة في بعض الأماكن الخاصة. وتسلم المداولة أيضاً بأن النساء لا يتعرضن جميعاً بنفس الطريقة للحرمان من الحرية، ويرى من ثم ضرورة النظر في الخبرات المختلفة للنساء اللاتي تعرضن بالفعل للضرر. ويشير الفريق العامل خاصة إلى أن النساء اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة ومتقاطعة للتمييز هن الأكثر عُرضة من غيرهن لخطر الحرمان من حريتهن.

باء - دراسة عن الاحتجاز التعسفي في علاقته بسياسات المخدرات

9- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 22/42 إلى الفريق العامل إجراء دراسة عن الاحتجاز التعسفي في علاقته بسياسات المخدرات. وبدأ التحضير للدراسة في عام 2019 بإجراء مشاورات أولية وإعداد استبيان وتوجيه الدعوة للدول وأصحاب المصلحة الآخرين لتقديم مدخلات بشأن سياسات المخدرات. وفي الدورة الثالثة والستين للجنة المخدرات المعقودة في فيينا في آذار/مارس 2020، قُدمت إفادة إعلامية بشأن الدراسة، وأجريت مشاورات مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وغيرهما من الجهات أصحاب المصلحة. وفي يومي 4 و5 آذار/مارس 2021، عقد الفريق العامل مشاورة خبراء افتراضية.

10- وفي 2 تموز/يوليه 2021، قدم الفريق العامل تقريراً عن الدراسة (A/HRC/47/40) إلى مجلس حقوق الإنسان في سياق دورته السابعة والأربعين. ويتناول الفريق العامل في الدراسة الكيفية التي قد تتسبب بها سياسات المخدرات في حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان من منظور الاحتجاز التعسفي، ويقدم توصياته في هذا الشأن. ويستند الفريق العامل في الدراسة إلى اجتهاداته القضائية، والمواقف التي تتخذها سائر آليات حقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة، والإفادات المقدمة من الدول وأصحاب المصلحة.

جيم - معالجة البلاغات الموجهة إلى الفريق العامل خلال عام 2020

1- البلاغات المحالة إلى الحكومات

11- اعتمد الفريق العامل في دوراته السابعة والثمانين، والثامنة والثمانين، والتاسعة والثمانين ما مجموعه 92 رأياً بشأن 221 شخصاً في 47 بلداً (انظر الجدول الوارد أدناه).

2- آراء الفريق العامل

12- طبقاً لأساليب عمل الفريق العامل⁽¹⁾، وجه الفريق انتباه الحكومات في الآراء التي أحالها إليها إلى قرار لجنة حقوق الإنسان 50/1997 و31/2003 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 4/6 و7/24 و22/42، التي طلبت فيها هاتان الهيئتان إلى الدول أن تأخذ آراء الفريق العامل في الاعتبار وأن تقوم، عند الاقتضاء، باتخاذ خطوات مناسبة لتصحيح وضع الأشخاص المحتجزين تعسفاً وإبلاغ الفريق العامل بالخطوات التي تتخذها. ولدى انقضاء المهلة الزمنية المحددة بثمانية وأربعين ساعة التي تعقب إحالة الرأي إلى الحكومات المعنية، جرت إحالة الآراء إلى المصادر ذات الصلة.

(1) A/HRC/36/38.

الآراء المعتمدة خلال دورات الفريق العامل السابعة والثمانين والثامنة والثمانين والتاسعة والثمانين

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/1	الكاميرون	نعم	أمدادو فافولكيه	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة	لا يوجد
2020/2	تركيا	نعم	عبد المطلب كورت	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	لا يوجد
2020/3	كولومبيا	نعم	فيرني سالسيدو غوتيريز، ويوليفول ليال أروس، وخيسوس ليال سالسيدو، وميغيل أنخيل رينكون سانتيسبان، وكارمن إيريدا سالسيدو غوتيريز، وخوسيه إيسير رينكون دوارتيه، وماريا تيريزا رينكون دوارتيه، وجيرونيمو سالسيدو بيتانكورت.	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لم تتخذ بعد أي تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من الحكومة)
2020/4	كوبا	نعم	أيمارا نيبوتو، وإليكر بانديرا، وهومبرتو ريكو، وخوسيه بومبا لوبيز، وميلكيس فاور، وميتزال دياز وسيلفيرو بورتال	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	أُفرج عن السيد ريكو والسيد بومبا لوبروز والسيد بورتال، لكن ذلك لم يأت تنفيذاً للرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/5	البحرين	نعم	علي عيسى علي التاجر و19 آخرون	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة	لا يوجد
2020/6	مصر	لا يوجد	أحمد طارق إبراهيم عبد اللطيف زياده	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة	لا يوجد
2020/7	الجزائر	لا يوجد	الفاضل بريكة	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	أطلق سراح السيد بريكة في 10 نوفمبر 2019 وهو موجود حالياً في بلد آخر. ولم تتخذ بعد أي تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/8	سري لانكا	لا يوجد	ديلانكاج سميرة شاكنتيكا ساثكومارا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/9	موزامبيق	لا يوجد	سونغولو أبوي، وباهوم أميسي، وموليندا أميسي، وأبابا أنيتو، وداكس بيامونغو، ودومينيك نيبانيبا كاهنغا، وكيبونغا كاسيندي، وموينيلواتا كيتونغانو، وسيكابوي كيزا، وتشارلز أنزوروني ماماسا، وسوكوما مايندا، وماتياس مافاتاكي ماهانو، وويليام رزقي، وأميسي شوماري، وكاسيكل سوميل، وجاك نيسمبا فيلا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والرابعة	لا يوجد
2020/10	الاتحاد الروسي	لا يوجد (متأخر)	ألكسندر سولوفيف، وفلاديمير كولياسوف، ودينيس تيموشين، وأندرية ماغلييف، وفاليري شاليف، وروسلان كوروليف، وفكتور مالكوف، ويفغيني ديشكو، وفانتشيسلاف أوسيبوف، وفاليري روغوزين، وإيغور إيغوزريان، وسيرغي ميلنك، وفالنتينا فلاديميروفا، وتاتيانا غالكيفيتش، وتاتيانا شامشيفا، وأولغا سيلاييفا، وألكسندر بوندارشوك، وسيرجي يافوشكين	الاحتجاز تعسفي، من الفئة الأولى (السادسة شاليف، وكوروليف، ومالكوف، وروغوزين، وإيغوزريان، وميلنك، والسيدات فلاديميروفا، وغالكيفيتش، وشامشيفا، وسيلاييفا) والاحتجاز تعسفي، الفئات الثانية والثالثة والخامسة (جميع الأشخاص الثمانية عشر)	أطلق سراح بعض هؤلاء الأشخاص من الاحتجاز السابق للمحاكمة أو الإقامة الجبرية، لكن الإجراءات الجنائية ضدهم لا تزال قائمة و/أو وجهت إليهم إدانة. وتوفي السيد مالكوف في 26 نيسان/أبريل 2020 بسبب حالته الصحية. ولم تتخذ أي تدابير أخرى لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/11	الصين	نعم	تشنغ يوان، وليو دازيه، وفو جيجيانشيونغ	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية، والثالثة، والخامسة	لا يزال الأفراد محتجزين (معلومات من المصدر)
2020/12	إسرائيل	لا يوجد	مصطفى حسنا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/13	ليبيا	لا يوجد	مصطفى طالب يونس عبد الخالق الدرسي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/14	مصر	لا يوجد (متأخر)	أمل فتحي ومحمد لوفتي، وقاصر معروف باسمه لدى الفريق العامل	الاحتجاز تعسفي، السيدة أمل فتحي (الفئات الأولى الثانية والثالثة)؛ الاحتجاز تعسفي، السيد لوفتي والقاصر (الفئة الأولى)	لا يوجد
2020/15	فيت نام	نعم	فان كيم خان	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/16	فييت نام	نعم	نغو فاون دونغ	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	في 31 تموز/يوليه 2020، حكم على السيد دونغ بالسجن خمس سنوات، تعقيباً سنتان يخضع فيهما للمراقبة. ولا يزال رهن الاحتجاز. كما أن طلبه الحصول على تعويض لا يقوم على أي أساس (معلومات واردة من الحكومة) لم تتخذ بعد أي تدابير لتنفيذ الرأي، ولا يزال السيد دونغ رهن الاحتجاز. (معلومات واردة من المصدر)
2020/17	نيكاراغوا	لا يوجد	ميغيل مورا، ولوسيا بينيدا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية، والثالثة	لم تتخذ بعد أي تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/18	جمهورية فنزويلا البوليفارية	نعم	روبين داريو، وغونزاليس روخاس	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/19	السلفادور	لا يوجد	إميلدا كورتيز بالاسيوس	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	أطلق سراح السيدة كورتيز بالاسيوس بعد صدور حكم ببراءتها (معلومات واردة من الحكومة)
2020/20	جمهورية فنزويلا البوليفارية	نعم	هكتور أرماندو هيرنانديز دا كوستا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة	لا يزال السيد هيرنانديز دا كوستا رهن الاحتجاز (معلومات واردة من المصدر)
2020/21	نيكاراغوا	لا يوجد	أمايا إيفا كوبنز زامورا، وأتاهوالبا يوبانكي كوينتيرو موران، وديريليس فرانسيسكو هيرنانديز فلوريس، وهانسل أمارو كوينتيرو غوميز، وإيفانيا ديل كارمن ألفاريز مارتينيز، وخيسوس أدولفو تيفل أمادور، وجوردان إيرين لانزاس هيريرا، وخوسيه دولوريس مدينا كابريرا كابريرا، وماريا مارغريتا هورتادو شامورو، ومارفن سمير لوبيز نيامنديز، وملفين أنطونيو بيرالتا سينتينو، ونيمار إليزابيث هيرنانديز روبز، وأولغا سابرينا فالي لوبيز، وروبرتو أندريس بوشتينغ ميراندا، وويندي ريببكا خواريز أفيليس، وويلفريدو أليخاندرو برينيس دومينغيز	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية، والثالثة	أطلق سراح الأشخاص الستة عشر بموجب قانون عفو لم يتضمن شطب سجلاتهم الجنائية. ولم تنفذ الحكومة الرأي حتى الآن (معلومات واردة من المصدر)

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/22	هنغاريا	نعم	سامان أحمد حمد	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والرابعة	احتجز السيد حمد في منطقة العبور وفقاً للقانون الهنغاري. ونقل إلى مركز استقبال مفتوح لكنه غادره إلى جهة غير معلومة منتهكاً التزامه بالتعاون، وبالتالي سحب نفسه من الإجراء. وأغلقت القضية ولا يلزم اتخاذ أي إجراءات أخرى لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من الحكومة)
2020/23	طاجيكستان والاتحاد الروسي	لا يوجد (ردود متأخرة من الحكومتين)	مقصود إبراهيموف	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/24	المكسيك	نعم	مونيكا إسبرزا كاسترو، وإيدغار مينشاكاسترو	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	بُري الشخصان قبل اعتماد الفتوى. واستأنف المدعي العام الحكم ولا يزال الاستئناف قيد النظر. ويجري التحقيق في ادعاءات التعذيب، وتجري أيضاً محاكمة جنائية للموظفين المشتبه في تورطهم. ولم تقدم أي تعويضات (معلومات واردة من الحكومة ومن المصدر)
2020/25	بورووندي	لا يوجد	ألكسيس سيباهين	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/26	تونس	نعم	منصف قرطاس	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لم تتخذ إجراءات لتنفيذ الرأي لعدم وجود تعسف أو مخالفة للقانون الوطني أو الدولي في احتجاز السيد قرطاس. (معلومات واردة من الحكومة)
2020/27	نيجيريا	لا يوجد	أومويلي سونوري	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/28	المكسيك	نعم	ميغيل بيريز كروز	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من الحكومة والمصدر)

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/29	تركيا	نعم	عاكف أورتش	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ الرأي، ولا تزال قضية السيد أورتش منظورة أمام المحكمة العليا (معلومات واردة من المصدر)
2020/30	تركيا	نعم	فاروق سردار كوس	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والخامسة	لا يوجد
2020/31	الإمارات العربية المتحدة	نعم	عبدالله هاني عبدالله	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة	ألقي القبض على السيد عبد الله وفقاً للقواعد والمبادئ القانونية السارية في الإمارات العربية المتحدة. وحُكم عليه بحكم نهائي في قضية جنائية واجبة التنفيذ، اتبعت فيها جميع الإجراءات وفقاً للقانون الوطني، وحوكم أمام محكمة مختصة وعادلة ومستقلة ونزيهة. ولا يزال احتجاز السيد عبد الله مستمراً وهو احتجاز غير تعسفي ولا يلزم اتخاذ أي إجراءات لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من الحكومة)
2020/32	الصين	لا يوجد	هي فانغمي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	أطلق سراح السيدة هو في 10 كانون الثاني/يناير 2020، وواصلت حملتها الانتخابية. وفي 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020، احتجزت مجدداً ووضعت في مكان مجهول معين من قبل الحكومة. ولم تحصل على أي جبر أو تعويض (معلومات واردة من المصدر)
2020/33	الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة (لا يوجد) المملكة العربية السعودية (نعم)	لُجين الهذلول	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	أطلق سراح السيدة الهذلول في 10 شباط/فبراير 2021، لكن فترة خضوعها للمراقبة وأوامر حظرها من السفر لا تزال سارية ولا يزال الاستئناف المتعلق بإدانتها قيد النظر (معلومات واردة من المصدر)

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/34	الإمارات العربية المتحدة	نعم	عبد الله عوض سالم الشامسي	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لا يزال السيد الشامسي محتجزاً، ولا تزال محاكمته جارية. ومنذ بداية مارس/آذار 2020، أوقفت زيارات السجون (بسبب جائحة كوفيد-19) ومُنعت المكالمات الهاتفية. وهو عرضة للإصابة بفيروس (كوفيد-19) بسبب خطورة حالة الصحية (معلومات واردة من المصدر)
2020/35	أستراليا	نعم	جمال طالب عبد الحسين	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الرابعة والخامسة	مُنح السيد عبد الله الحسين تأشيرة حماية مؤقتة في 9 كانون الثاني/يناير 2020، وأطلق سراحه من مركز احتجاز المهاجرين (معلومات واردة من الحكومة)
2020/36	فييت نام	لا يوجد (متأخر)	دو كوانغ ثيوك	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/37	ميانمار	لا يوجد	زايار لوين، وبينغ فيو مين، وزاو لين هتوت، وكاي خين هتون، وبينغ يي ثو، وسو يادانا مينت	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	يقضي هؤلاء الأشخاص فترة العقوبة وهم في حالة صحية جيدة (معلومات واردة من الحكومة)
2020/38	جمهورية تنزانيا المتحدة	لا يوجد	تيتو إيليا ماغوتي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخمسة	أطلق سراح السيد ماغوتي في كانون الثاني/يناير 2021 بعد إقرار بالذنب ودفع غرامة. وأمضى سنة في الحبس السابق للمحاكمة، ولم تقدم إلى المحكمة أي أدلة ضده (معلومات واردة من المصدر)
2020/39	نيكاراغوا	لا يوجد	كيفن روبرتو سوليس	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/40	بوروندي	لا يوجد	جان كلود هامينيمانا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لا يوجد

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/41	البحرين	نعم	حسين علي حسن خميس وثمانية آخرون	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لم تتلق وحدة التحقيق الخاصة أي شكوى بشأن انتهاك حقوق هؤلاء الأشخاص في معظمهم، لكنها فتحت تحقيقاً خاصاً بها عملاً بالرأي. وإذا ثبت أن حقوق هؤلاء الأشخاص قد انتهكت نتيجة لاعتقال/احتجاز غير قانوني، فسوف يجري تعويضهم. وحُفظت شكاويان تتعلقان بالتعذيب لعدم كفاية الأدلة (معلومات واردة من الحكومة)
2020/42	تايلند وفيت نام	تايلند (لا يوجد) فيت نام (نعم)	ترونغ دوي نهات	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يزال السيد نهات رهن الاحتجاز (معلومات واردة من المصدر)
2020/43	كازاخستان	نعم	سيريزان بيلاش	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	أنهى السيد بيلاش فترة خضوعه للمراقبة في كانون الأول/ديسمبر 2019، وفي أواخر عام 2020 غادر كازاخستان إلى بلد آخر يقيم فيه الآن. وفي 26 حزيران/يونيه 2020، عُدلت المادة 174 من القانون الجنائي لتمكين القضاة من فرض غرامة بدلاً من تقييد حرية الأفراد الذين يثبت انتهاكهم لحكم القانون ذي الصلة (معلومات واردة من الحكومة)
2020/44	جمهورية فنزويلا البوليفارية	نعم	أنطونيا دي لا باز يولاندا تورباي هيرناندو	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	أطلق سراح السيدة تورباي هيرناندو بموجب عفو رئاسي مؤرخ 31 آب/أغسطس 2020. (معلومات واردة من الحكومة)
2020/45	المكسيك	لا يوجد (متأخر)	بريندا كيفيدو	الاحتجاز تعسفي، الفئة الثالثة	لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من الحكومة ومن المصدر)
2020/46	بنن	لا يوجد	إغناس سوسو	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	لا يوجد

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/47	تركيا، وكوسوفو ⁽²⁾	تركيا (لا يوجد) كوسوفو (نعم)	مصطفى إرديم، ويوسف كارابينا، وكهرمان ديميريز، وجيهان أوزكان، وحسن حسين غونكان، وعثمان كاراكايا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	في 24 شباط/فبراير 2021، وجه مكتب المدعي الخاص في كوسوفو اتهامات إلى عدد من المسؤولين لاحتجازهم الأشخاص الستة ونقلهم بصورة غير قانونية. ولم تتخذ أي إجراءات أخرى لتنفيذ الرأي بما في ذلك الإفراج عن هؤلاء الأشخاص الستة (معلومات واردة من المصدر)
2020/48	تركيا وأذربيجان	نعم (الحكومتان)	حسين عبد اللايف	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	تدهور صحة السيد عبد اللايف البدنية والعقلية وقد بدأ إضراباً عن الطعام في نيسان/أبريل 2021 احتجاجاً على عدم تنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/49	الولايات المتحدة الأمريكية	لا يوجد	فرناندو أغيري أوربينا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة	لا يوجد
2020/50	كوبا	لا يوجد (متأخر)	خوسيه دانيال فيرير غارسيا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ الرأي، ولا يزال السيد غارسيا قيد الإقامة الجبرية (معلومات واردة من المصدر)
2020/51	تركيا، وماليزيا	نعم (الحكومتان)	عارف كوميش، وأولو كوميش وأربعة قصر	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد تعسف في اعتقال السيد كوميش وأسرته واحتجازهم، وقد جاء هذا الإجراء مطابقاً للقانون الدولي. ولم تتخذ من ثم تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من حكومة ماليزيا)
2020/52	المغرب	لا يوجد (متأخر)	علي سالم بوجمعه، المعروف أيضاً باسم علي سعدوني	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لم تتخذ إجراءات لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)

(2) تُفهم الإشارات إلى كوسوفو وفقاً للمسياق الوارد في قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/53	الجزائر	لا يوجد (متأخر)	مسعود ليفيتسي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والخامسة	أُفرج عن السيد ليفيتسي منذ تبرئته في محكمة الاستئناف، وأسقطت جميع التهم الموجهة إليه. وهذا القرار قابل للطعن أمام محكمة النقض. وتمثل جميع الإجراءات القانونية للتشريعات الوطنية وقد كُفّلت له الإجراءات القانونية الواجبة. ولم يطلب تعويضاً عن احتجازه الوقائي (معلومات واردة من الحكومة)
2020/54	الكويت	نعم	زهير عبد الهادي حاج المحميد	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	امتثلت جميع الإجراءات القضائية والقانونية المتخذة في قضية السيد المحميد للمعايير والالتزامات الدولية، بما في ذلك نزاهة السلطة القضائية وحيادها (معلومات واردة من الحكومة) لم تتخذ أي تدابير لتنفيذ الرأي. وقد أصيب السيد المحميد بفيروس (كوفيد-19) في نيسان/أبريل 2021، ولا تزال صحته متدهورة لعدم تلقيه حتى الآن الرعاية الطبية الطارئة، بما فيها العلاج الطبيعي الموصوف له بعد خضوعه لعملية جراحية (معلومات واردة من المصدر)
2020/55	بوروندي	لا يوجد	إرنست نيابندا، وباتريك نسينغيومفا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/56	بوروندي	لا يوجد	كادو بيجيروموغيشا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/57	جمهورية فنزويلا البوليفارية	نعم	خوان بابلو سافيدرا ميخياس	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لا يوجد
2020/58	اليابان	نعم	دينيز ينغين، وهيدار سفاري ديمان	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والرابعة والخامسة	لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/59	اليابان	نعم	كارلوس غصن	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لا يوجد

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/60	الكويت	نعم	ماريا لازاريفا	الاحتجاز تعسفي، الفتتان الأولى والثالثة	اتسمت الإجراءات المتخذة بحق السيدة لازاريفا بسلامتها القانونية واستندت إلى أوامر السلطة القضائية ونفذت تحت إشرافها، وهي إجراءات محايدة ونزيهة ضمنت حقوق المتهم في محاكمة عادلة. وجرى أيضاً تقديم معلومات وتوضيحات تكميلية (المعلومات واردة من الحكومة) لم تتخذ أي تدابير لتنفيذ الرأي، ولم تتجاهله الحكومة فحسب، بل تابعت السير في قضايا مختلقة ضد السيدة لازاريفا مضيئة انتهاكات مستمرة لحقوقها في التمتع بالإجراءات القانونية الواجبة. وتحصلت الحكومة على إشعار أحمر من الإنتربول ضدها. ولا تزال السيدة لازاريفا باقية في سفارة الاتحاد الروسي في الكويت منذ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. (معلومات من المصدر)
2020/61	الإمارات العربية المتحدة	لا يوجد	أمينة محمد العبدولي، ومريم سليمان البلوشي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	لا تزال المرأتان محتجزتين رغم إتمامهما عقوبتي السجن الصادرتين بحقهما في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وبالمخالفة لمقتضيات الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/62	جمهورية الكونغو	لا يوجد	بينوا فوستين مونيبي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/63	مصر	لا يوجد	نور الدين عبد الله علي عبد الله	الاحتجاز تعسفي، الفتتان الأولى والثالثة	لا يوجد
2020/64	غابون	نعم	بريس لأكروتشي ألينانغا، وغريغوري لأكروش ألينانغا، وباتريشي كريستيان تاناسا، وجوليان إنغونغا، وأوونو، وجيورج نديمينغاني إيكو	الاحتجاز تعسفي، الفتتان الأولى والثانية	لم تتخذ بعد تدابير لتنفيذ الرأي وقد تدهورت حالة المحتجزين الخمسة، وسوف تسفر ظروف الاحتجاز التي اقتضت عزلهم لأكثر من عام عن عواقب وشيكة على صحتهم البدنية والعقلية لن يمكن علاجها (معلومات واردة من المصدر)

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/65	كوبا	نعم	روبرتو دي خيسوس كوينونيس هاسيس	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	أطلق سراح السيد كوينونيس بعد إتمام مدة عقوبته، ولم تتخذ أي إجراءات لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/66	تركيا	نعم	ليفنت كارت	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	أطلق سراح السيد كارت في 17 أيلول/سبتمبر 2020 ريثما ينظر في الاستئناف (معلومات واردة من المصدر)
2020/67	تركيا	نعم	أحمد دينشير ساكاوغلو	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/68	المغرب	نعم	وليد البطل	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	أطلق سراح السيد البطل في وقت لاحق في 7 حزيران/يونيه 2021 (معلومات واردة من المصدر)
2020/69	المغرب	لا يوجد (متأخر)	مراد زفزافي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	لا يوجد
2020/70	أستراليا	نعم	السيد لالتو (معروف باسم سومرات مورول)	الاحتجاز تعسفي، الفئات الثانية والرابعة والخامسة	لا يزال السيد لالتو باقياً في مركز احتجاز المهاجرين. وتبين أنه غير مهتم بالتزامات الحماية في أستراليا، وينتظر إجراءات ترحيله غير الطوعي (معلومات واردة من الحكومة)
2020/71	أستراليا	نعم	محمد قيس نيازي	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الرابعة والخامسة	لا يوجد
2020/72	أستراليا	نعم	سعيد محمد المهدي عجيب عطية فراج	الاحتجاز تعسفي، الفئات الثانية والرابعة والخامسة	أطلق سراح السيد فراج بتأشيرة مغادرة نهائية في 27 آب/أغسطس 2020 (معلومات واردة من المصدر)
2020/73	جمهورية فنزويلا البوليفارية	لا يوجد	خوان أنطونيو بلانشارت ماركيز	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	سمح للسيد بلانشارت ماركيز بتلقي العلاج الطبي، لكنه لا يزال رهن الاحتجاز (معلومات واردة من المصدر)
2020/74	تركيا	نعم	نرمين ياسار	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/75	قطر	نعم	محمد إقبال	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	خضعت جميع الإجراءات المتخذة ضد السيد إقبال لإشراف السلطة القضائية المختصة وتُنفذ وفقاً للقوانين الوطنية والدولية. وفي 14 مايو/ أيار 2020 أُطلق سراحه بكفالة لحين صدور قرار إدانة بموجب حكم قابل للتنفيذ بعد إجراء محاكمة عادلة (معلومات واردة من الحكومة)
2020/76	السلفادور	لا يوجد ⁽³⁾	خوسيه أكويلي إنريكيه رايس لوبيز	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	أطلق سراح السيد رايس لوبيز قبل إحالة القضية إلى الحكومة، وهو يعيش حالياً في المنفى. كما أن أمر الاعتقال الصادر بحقه قابل للتنفيذ. وقد نُشر الرأي على الموقع الشبكي لوزارة الخارجية (معلومات واردة من الحكومة)
2020/77	مصر	نعم	رامي شعث	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/78	الصين	نعم	كاي لي	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لا يزال السيد لي رهن الاحتجاز (معلومات واردة من المصدر)
2020/79	مصر	لا يوجد (متأخر)	أحمد ياسر محمود أحمد حسن	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	لا يوجد
2020/80	مصر	لا يوجد	محمد عادل فهمي علي (معروف باسم محمد عادل)	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	لا يوجد
2020/81	فييت نام	نعم	هو فان هاي	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	أثناء وجود السيد هو تحت المراقبة سمح له بمغادرة البلد (معلومات واردة من الحكومة)
2020/82	الصين	لا يوجد	شو زيونغ	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/83	جمهورية إيران الإسلامية	نعم	يوسف نادارخاني	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد

(3) في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدمت الحكومة رداً متأخراً لاحقاً لاعتماد الرأي.

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/84	كمبوديا وتركيا	كمبوديا (لا يوجد) ⁽⁴⁾ تركيا (نعم)	عثمان كاراكا	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة والخامسة	لا يوجد
2020/85	هندوراس	لا يوجد (متأخر)	خوسيه دانيال ماركيز، وكلفن أليخاندرو روميرو مارتينيز، وخوسيه أبيلينو سيديلو، وبورفيريو سورتو سيديلو، وأوريان ناهوم هيرنانديز، وأرنولد خافيير أليمان، وإيبرو ألكسندر سيديلو وكروز، وجيرميس مارتينيز دياز	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة	لا يوجد
2020/86	المملكة العربية السعودية	نعم	الشيخ محمد بن حسن الحبيب	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	تدهورت صحة السيد الحبيب داخل السجن الذي يقضي فيه حكماً لمدة 12 عاماً اعتباراً من تموز/يوليه 2016، بسبب نقص ما يتلقاه من رعاية طبية للمشاكل الصحية التي تعرض لها نتيجة تعذيبه أثناء احتجازه. وقد حرمت سلطات السجن من الحصول على العلاج الطبي منذ أيار/مايو 2019 (معلومات واردة من المصدر)
2020/87	البحرين	نعم	علي مهدي عبد الحسين محمد العلوي، وحسن أسعد جاسم جاسم نصيف، وحبيب حسن حبيب يوسف، وعلي أحمد علي أحمد فخراوي، ومحمد أحمد علي أحمد فخراوي، ونوح عبد الله حسن أحمد حسن العمروم	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثالثة	لا يوجد
2020/88	الهند والإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة، (لا يوجد، متأخر) الهند (نعم)	كريستيان جيمس ميتشل	الاحتجاز تعسفي، الإمارات العربية المتحدة (الفئات الأولى والثالثة)؛ الاحتجاز تعسفي، الهند (الفئة الأولى)	لم تتخذ حكومة الهند أي إجراء للإفراج عن السيد ميتشل. وتعرض حياته للخطر بسبب تشي جائحة (كوفيد-19) (معلومات واردة من المصدر)

(4) في 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدمت الحكومة رداً متأخراً لاحقاً لاعتماد الرأي.

رقم الرأي	البلدان والمناطق	رد الحكومة	الشخص المعني (الأشخاص المعنيون)	الرأي	معلومات المتابعة الواردة
2020/89	طاجيكستان	لا يوجد	دالير شاريبوف	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	أطلق سراح السيد شاريبوف في 28 كانون الثاني/يناير 2021 بعد إتمام مدة عقوبته البالغة سنة واحدة. ولم تُتخذ تدابير أخرى لتنفيذ الرأي (معلومات واردة من المصدر)
2020/90	لبنان	لا يوجد	حسن الديكه	الاحتجاز تعسفي، الفئتان الأولى والثالثة	فيما يتعلق بوفاة السيد الديكه أثناء احتجازه، تؤكد الحكومة أنه كان يعاني عدة مشاكل طبية قبل وفاته في 11 أيار/مايو 2019. وتؤكد أن ظروف احتجازه امتثلت للمعايير الوطنية والدولية. كما أن التقرير المقدم من الطبيب الشرعي مزور، لأن السيد الديكه لم يمت متأثراً بالتعذيب (معلومات واردة من الحكومة)
2020/91	الهند	لا يوجد	صفورا زارغار	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والخامسة	لا يوجد
2020/92	المملكة العربية السعودية	نعم	محمد عصام الفرج	الاحتجاز تعسفي، الفئات الأولى والثانية والثالثة والخامسة	لا يوجد

3- إجراءات المتابعة

13- يبين الجدول أعلاه المعلومات التي تلقاها الفريق العامل حتى 30 حزيران/يونيه 2021، عملاً بإجراءات المتابعة التي اعتمدها الفريق العامل في دورته السادسة والسبعين المعقودة في آب/أغسطس 2016.

14- وينتقد الفريق العامل بالشكر إلى المصادر والحكومات لما قدمته من ردود في سياق إجراءات المتابعة، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون وإرسال ردودها إليه. بيد أنه يلاحظ أن تقديم الردود لا يعني بالضرورة أن آراءه توضع موضع التنفيذ. ويشجع الفريق العامل المصادر والحكومات على تقديم معلومات شاملة عن تنفيذ آرائه، بما في ذلك بشأن الإفراج عن الأشخاص الذين يكونون موضوعاً لهذه الآراء، وتقديم معلومات ذات صلة أخرى مثل دفع التعويض و/أو جبر الضرر والتحقيق في الانتهاكات المزعومة وأي تغييرات أخرى تُدخل على التشريعات أو الممارسات وفقاً لما يقدمه من توصيات.

4- الإفراج عن الأشخاص موضوع آراء الفريق العامل

15- يلاحظ الفريق العامل مع التقدير المعلومات التي وردته خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن الإفراج عن الأشخاص الذين كانوا موضوعاً لآرائه التالية أسماؤهم:

- محمد ميرزا علي موسى (الرأي رقم 2019/59، البحرين) - أفرج عنه بعد صدور عفو وفرض عقوبة بديلة تلزمه بالعمل لدى صندوق خيرى؛
- كارلوس مارون كولمينارييس (الرأي رقم 2019/80، جمهورية فنزويلا البوليفارية) - أفرج عنه بعد صدور أمر من المحكمة في كانون الثاني/يناير 2020؛
- أربعة قاصرين (الرأي رقم 2019/65، مصر) - أفرج عن ثلاثة منهم بعد تبرئتهم، وحكم على الرابع بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكن أطلق سراحه لأنه قد قضى عملياً في السجن وقتاً أطول من ذلك؛
- خوسيه ليس جوستينيانو (الرأي رقم 2019/61، دولة بوليفيا المتعددة القوميات) - أفرج عنه قاض بعد أن رصد حدوث انتهاكات في الإجراءات؛
- أمايا إيفا كوبنز زامورا (الرأي رقم 2019/43 ورقم 2020/21، نيكاراغوا) - أطلق سراحها المشروط في حزيران/يونيه 2019 من خلال قانون للعفو، ثم أعيد القبض عليها بتهم لا علاقة لها بالاحتجاز الأصلي، وأعيد الإفراج عنها وغادرت البلاد؛
- قاصران (الرأي رقم 2019/73، البحرين) - أفرج عنهما انتظاراً للمحاكمة، ثم أدينا وحكم عليهما بالسجن مع وضعهما تحت المراقبة لمدة سنة؛
- هوين ثو ثي تران (الرأي رقم 2019/2، أستراليا) - أفرج عنها بتأشيرة مؤقتة مع طفلها القاصر البالغ من العمر عامين؛
- جمال طالب عبد الحسين (الرأي رقم 2020/35، أستراليا) - مُنح تأشيرة حماية مؤقتة وأطلق سراحه من مركز احتجاز المهاجرين؛
- سعيد محمد المهدي عقيب عطية فرج (الرأي رقم 2020/72، أستراليا) - أفرج عنه ومُنح تأشيرة مغادرة نهائية؛
- ليفنت كارت (الرأي رقم 2020/66، تركيا) - أفرج عنها في انتظار نظر الاستئناف؛
- إغناس سوسو (الرأي رقم 2020/46، بنين) - أفرج عنه في نهاية مدة عقوبته التي خفضت عقب تقديم استئناف؛

- خوسيل غويا بايلوتو (الرأي رقم 2019/63، كوبا) - أفرج عنه إفراجاً مشروطاً؛
- سامان أحمد حمد (الرأي رقم 2020/22، هنغاريا) - نقل من منطقة العبور إلى مركز استقبال مفتوح؛
- روبرتو أوجينيو ماريرو بورخاس (الرأي رقم 2019/75، جمهورية فنزويلا البوليفارية) - أطلق سراحه من الاحتجاز وتمكّن من السفر دولياً للالتحاق بأسرته؛
- كارلوس ميغيل أريستيمونيو دي غاماس (الرأي رقم 2019/81، جمهورية فنزويلا البوليفارية) - أطلق سراحه في أيلول/سبتمبر 2020؛
- أنطونيا دي لا باز يولاندا تورباي هيرناندو (الرأي رقم 2020/44، جمهورية فنزويلا البوليفارية) - أفرج عنها بعفو رئاسي في 31 آب/أغسطس 2020؛
- شايفافا شوكبورنبودسري (الرأي رقم 2018/3، تايلند) - أفرج عنها بعد تخفيض العقوبة الموقعة عليها؛
- هومبرتو ريكو، وسيلفرينو بورتال (الرأي رقم 2020/4، كوبا) - أطلق سراح السيد ريكو في تموز/يوليه 2019 بعد عفو رئاسي، وأطلق سراح السيد بورتال في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020 لأسباب صحية؛
- إميلدا كورتيز بالاسيوس (الرأي رقم 2020/19، السلفادور) - أفرج عنها بعد صدور حكم بعدم إدانتها؛
- أطلق سراح 16 شخصاً (الرأي رقم 2020/21، نيكاراغوا) - بموجب قانون للعفو شملهم جميعاً لكنه لم يتضمن شطب سجلاتهم الجنائية؛
- مونيكا إسبرزا وإدغار مينشাকা (الرأي رقم 2020/24، المكسيك) - أفرج عنهما قبل اعتماد الرأي بعد أن برأتها المحكمة؛
- تيتو إيليا ماغوتي (الرأي رقم 2020/38، جمهورية تنزانيا المتحدة) - أفرج عنه بعد أن إقرار بالذنب ودفع غرامة؛
- هو فان هاي (الرأي رقم 2020/81، فييت نام) - سُمح له بمغادرة البلاد في أثناء فترة خضوعه للمراقبة؛
- إيفلين بياتريس هيرنانديز كروز، وسارة ديل روزاريو روجيل غارسييا (الرأي رقم 2019/68، السلفادور) - أفرج عن السيدة هيرنانديز إفراجاً مشروطاً ثم جرت تبرئتها، وأفرج عن السيدة ديل روزاريو إفراجاً مشروطاً؛
- مسعود ليفتيسسي (الرأي رقم 2020/53، الجزائر) - أفرج عنه بعد أن برأته محكمة الاستئناف وأسقطت جميع التهم الموجهة إليه؛
- وليد البطل (الرأي رقم 2020/68، المغرب) - أفرج عنه بعد تخفيف العقوبة.

16- ويعرب الفريق العامل عن امتنانه للحكومات التي أفرجت عن المحتجزين الذين كانوا موضوعاً لأرائه. لكنه يأسف لعدم التعاون في تنفيذ آرائه الذي بدر من دول أخرى، ويحث هذه الدول على عمل ذلك على وجه الاستعجال. ويندّر الفريق العامل بأن استمرار احتجاز هؤلاء الأشخاص يشكل انتهاكاً مستمراً لحقوقهم في الحرية بموجب المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبالنسبة للدول الأطراف، بموجب المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

5- ردود فعل الحكومات بخصوص آراء سابقة للفريق العامل

- 17- تلقى الفريق العامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدداً من ردود أفعال الحكومات بشأن آرائه السابقة.
- 18- ففي 17 كانون الثاني/يناير 2020، رفضت حكومة كمبوديا النتائج التي توصل إليها الفريق العامل في رأيه رقم 2018/9 بشأن كيم سوخا.
- 19- وفي 8 أيار/مايو 2020، عارضت حكومة فييت نام الرأي رقم 2019/45، محتجة بأن استنتاجات الفريق العامل وأحكامه متحيزة ولا تأخذ في الاعتبار المعلومات الرسمية التي قدمتها.
- 20- وفي مذكرة شفوية مؤرخة 8 أيلول/سبتمبر 2020، أشارت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة إلى أنها قدمت من قبل تفسيرات شاملة وكافية فيما يتعلق بحالة تيتو إيليا ماغوتي (الرأي رقم 2020/38) من خلال ردها على البلاغ المشترك (AL TZA 1/2020) الصادر عن آلية الإجراءات الخاصة.
- 21- وفي 11 أيلول/سبتمبر 2020، عيّنت حكومة الكويت على الرأي رقم 2019/82، مشيرة إلى أنها أبلغت الفريق العامل بأن وليد أنطوان مبارك غير مودع بسجون الكويت وأنه غادر البلد. ولاحظت الحكومة بدهشة أن الفريق العامل أصدر رأياً بشأن الاحتجاز التعسفي لشخص غير موجود في أراضيها.
- 22- وأبدت حكومة الكويت اعتراضها أيضاً على الرأي رقم 2020/54، وأعربت عن قلقها لأن الفريق العامل لم يأخذ في الاعتبار المعلومات التي قدمتها الحكومة واعتمد في رأيه على المعلومات التي وردته فقط من المصدر. وقدمت الحكومة أيضاً معلومات وتوضيحات تكميلية.
- 23- وفيما يتعلق بالرأي رقم 2020/35 ورقم 2020/70، ذكرت حكومة أستراليا أنها عملت دائماً مع الفريق العامل بحسن نية. ورأت أنها على ما تكتنه من احترام للفريق العامل لا توافق على التوصيات الواردة في الرأيين.
- 24- وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عارضت حكومة فييت نام الرأي رقم 2020/16 وأعربت عن أسفها لأن نظر المعلومات التي قدمتها فييت نام بشأن نغو فان دونغ لم يكن موضوعياً. وأوضحت أن إلقاء القبض على السيد دونغ والتحقيق معه ومقاضاته ومحاكمته كانت له ضروراته، وأنه جرى وفقاً للقوانين الفيينتامية والدولية.
- 25- وعارضت حكومة المغرب الرأي رقم 2020/68 ورأت أنه يستخدم لغة ومصطلحات متحيزة سياسياً. واعتبرت الحكومة أن ذلك يتجاوز الولاية المحددة التي عُهد بها إلى الفريق العامل وأن التعليقات التي أبدتها المغرب لم تؤخذ بعين الاعتبار.
- 26- وأثارت حكومة اليابان اعتراضاً على الرأي رقم 2020/59، وأشارت إلى أنه يتضمن أخطاء في الوقائع. وأعربت الحكومة عن اعتزامها مواصلة تقديم تفسيرات واضحة لتيسير الفهم الصحيح لنظام العدالة الجنائية في اليابان.
- 27- وأثارت حكومة اليابان اعتراضاً آخر على الرأي رقم 2020/58. وأشارت إلى أن الرأي يستند إلى أخطاء في الوقائع تتعلق بحالتي السيد ديمان والسيد ينجين، وأنه ينم عن سوء فهم واضح لنظام مراقبة الهجرة وإدارة شؤون الإقامة في اليابان.
- 28- وكررت حكومة الاتحاد الروسي عدم موافقتها على الرأيين رقم 2020/10 ورقم 2020/23 وأصررت على ضرورة إجراء مراجعة للرأيين (انظر الفقرتين 29 و30 أدناه).

6- طلبات إعادة النظر في آراء اعتمدها الفريق العامل

29- نظر الفريق العامل في طلبات إعادة النظر في الآراء التالية:

- الرأي رقم 2018/31 بشأن محمد البمبري (المغرب)؛
- الرأي رقم 2018/58 بشأن أحمد عليوات (المغرب)؛
- الرأي رقم 2018/60 بشأن مبارك الداودي (المغرب)؛
- الرأي رقم 2019/22، بشأن أحمد خالد محمد الحوسان (المملكة العربية السعودية)؛
- الرأي رقم 2019/23 بشأن لعروسي ندور (المغرب)؛
- الرأي رقم 2019/67 بشأن مجموعة من الطلاب (المغرب)؛
- الرأي رقم 2019/78 بشأن منير بن عبد الله (المغرب)؛
- الرأي رقم 2020/10 بشأن 18 شخصاً (الاتحاد الروسي)؛
- الرأي رقم 2020/23 بشأن مقصود إبراهيموف (طاجيكستان والاتحاد الروسي).

30- وبعد دراسة طلبات إعادة النظر في الآراء، قرر الفريق العامل الإبقاء على آرائه كما هي على أساس أن أيّاً من الطلبات المقدمة لم يستوف المعايير المبينة في الفقرة 21 من أساليب عمله.

7- الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد الأشخاص موضوع آراء الفريق العامل

31- يلاحظ الفريق العامل ببالغ القلق أنه لا يزال يتلقى معلومات، بما في ذلك في سياق إجراءاته المتعلقة بالمتابعة، عن ارتكاب أعمال انتقامية ضد أشخاص كانوا موضوعاً لنداء عاجل أو رأي أو أدت قضاياهم إلى صدور توصية من الفريق العامل.

32- وفي الفترة الواقعة بين 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، تلقى الفريق العامل رسالتي ادعاء بوقوع أعمال انتقامية بحق كل من:

- وليد البطل (الرأي رقم 2020/68، المغرب)؛
- عزيز الوهيدي، والقنتاوي البيور، ومحمد دادا، وعبد المولى الحفيدي (الرأي رقم 2019/67، المغرب).

33- وقد دعا مجلس حقوق الإنسان الحكومات في قراره 2/12 و24/24، إلى أن تمنع، وتمتنع عن جميع أعمال التخويف أو الانتقام الموجهة إلى الساعين إلى التعاون مع الأمم المتحدة أو تعاونوا مع ممثليها أو آلياتها المعنية بحقوق الإنسان أو قدموا لهم شهادات أو معلومات. ويحث الفريق العامل الدول الأعضاء على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لمنع حدوث الأعمال الانتقامية.

8- النداءات العاجلة

34- خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وجه الفريق العامل 55 نداء عاجلاً إلى 27 حكومة، و150 من رسائل الادعاء والرسائل الأخرى إلى 62 حكومة، وفي حالتين إلى جهتين فاعلتين أخريين، تعلقتا بما لا يقل عن 651 شخصاً محدداً.

35- وفيما يلي قائمة البلدان المعنية التي وجهت إليها النداءات العاجلة: ألبانيا (2)، الجزائر (1)، البحرين (1)، بيلاروس (1)، الكامبيرون (3)، كندا (1)، الصين (4)، مصر (4)، الهند (1)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (11)، العراق (3)، ماليزيا (1)، موريتانيا (1)، المكسيك (1)، ميانمار (1)،

نيجيريا (2)، بنما (1)، الفلبين (1)، الاتحاد الروسي (1)، المملكة العربية السعودية (2)، تركيا (3)، أوغندا (2)، أوكرانيا (1)، الإمارات العربية المتحدة (2)، الولايات المتحدة الأمريكية (1)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (2)، فيتنام (1) (5).

36- وطبقاً لل فقرات 22 إلى 24 من أساليب عمل الفريق العامل، استرعى انتباه كل حكومة من الحكومات المعنية إلى الحالة المحددة على النحو الذي أحيلت به إليه دون الحكم مسبقاً على طبيعة الاحتجاز إن كان تعسفياً أم لا، وناشدها، بالاشتراك في كثير مع الأحيان مع غيره من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، أن تتخذ التدابير اللازمة التي تكفل للأشخاص المحتجزين احترام حقوقهم في الحياة وفي الحرية وفي السلامة البدنية والنفسية.

37- وفي النداءات التي أشير فيها إلى الحالة الصحية الحرجة لأشخاص محددين أو إلى ظروف خاصة كعدم تنفيذ أمر قضائي بالإفراج عن شخص ما أو عدم إنفاذ رأي سابق للفريق العامل يلتزم فيه إطلاق سراح أحد الأشخاص، طلب الفريق اتخاذ جميع التدابير اللازمة للإفراج الفوري عن الشخص المحتجز. ووفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 2/5، أدمج الفريق العامل في أساليب عمله الأحكام المتصلة بالنداءات العاجلة الواردة في مدونة قواعد السلوك للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، ودأب على تطبيقها.

38- وخلال الفترة قيد الاستعراض، أرسل الفريق العامل أيضاً 150 من رسائل الادعاء، والرسائل الأخرى إلى جهتين فاعلتين أخريين و62 دولة هي: الجزائر (2)، أذربيجان (1)، البحرين (1)، بنغلاديش (2)، بيلاروس (5)، بوليفيا (دولة متعددة القوميات) (2)، بوروندي (2)، كمبوديا (3) رسائل ادعاء ورسالة أخرى، تشاد (1)، شيلي (1)، الصين (7) رسائل ادعاء ورسالتان أخريان، كولومبيا (4)، جزر القمر (1)، كوت ديفوار (2)، كوبا (1)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (1)، مصر (9) رسائل ادعاء ورسالة واحدة أخرى، السلفادور (1)، إثيوبيا (1)، فرنسا (رسالة واحدة أخرى)، غينيا (1)، الهند (5) رسائل ادعاء ورسالة واحدة أخرى، إندونيسيا (3)، إيران (جمهورية - الإسلامية) (6)، العراق (2)، إسرائيل (3)، الأردن (2)، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (2)، ليبيا (1)، مدغشقر (2)، ملاوي (2)، المكسيك (6)، الجبل الأسود (1)، المغرب (2)، ميانمار (2)، النيجر (1)، نيجيريا (1)، باكستان (3)، بنما (1)، بيرو (1)، الفلبين (رسالة ادعاء ورسالة واحدة أخرى) وقطر (1)، والاتحاد الروسي (5)، ورواندا (1)، والمملكة العربية السعودية (رسالتا ادعاء ورسالة واحدة أخرى)، وصربيا (1)، والجمهورية العربية السورية (1)، وطاجيكستان (1)، تنزانيا (جمهورية - المتحدة) (1)، تايلند (1)، تركيا (5) رسائل ادعاء ورسالة واحدة أخرى، تركمانستان (2)، أوغندا (2)، أوكرانيا (1)، الإمارات العربية المتحدة (رسالة ادعاء ورسالة واحدة أخرى)، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (رسالة واحدة أخرى)، الولايات المتحدة الأمريكية (7)، أوزبكستان (1)، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (3)، فييت نام (4)، زامبيا (1)، وزمبابوي (1).

39- ويود الفريق العامل أن يعرب عن شكره للحكومات التي استجابت لنداءاته واتخذت خطوات لتزويده بمعلومات عن حالة الأشخاص المعنيين، وبخاصة الحكومات التي أفرجت عن هؤلاء الأشخاص. ويذكر الفريق العامل بأن مجلس حقوق الإنسان طلب إلى جميع الدول، في الفقرة 4(و) من قراره 1/5، التعاون والانخراط الكاملين مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

(5) يمكن الاطلاع على النصوص الكاملة للنداءات العاجلة في العنوان الإلكتروني التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/SP/Pages/CommunicationsreportsSP.aspx

دال - الزيارات القطرية

1- طلبات الزيارة

40- خلال عام 2020، أرسل الفريق العامل رسالتين للتذكير بطلباته السابقة لزيارة الجمهورية العربية السورية (22 تشرين الأول/أكتوبر 2020)، وليبيا (22 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

2- ردود الحكومات على طلبات إجراء زيارات قطرية

41- في مذكرة شفوية مؤرخة 6 آذار/مارس 2020، أوضحت البعثة الدائمة لتركيا بأن الفريق العامل مدعو لزيارة تركيا في الفترة من 23 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 لمدة لا تزيد عن أسبوع واحد (خمسة أيام عمل) وفقاً لممارسته المعتادة. وفي مذكرة شفوية مؤرخة 2 أيلول/سبتمبر 2020، أفادت البعثة الدائمة بتأجيل زيارة الفريق العامل إلى عام 2021 بسبب جائحة (كوفيد-19) - ونوهت الحكومة إلى أن الفريق العامل مدعو لزيارة تركيا لمدة تسعة أيام في عام 2021 (تشمل خمسة أيام عمل، وعطلة نهاية الأسبوع قبل الزيارة وبعدها).

42- وفي رسالة مؤرخة 24 آذار/مارس 2020، ذكرت البعثة الدائمة لأستراليا أن الحكومة طلبت من الفريق العامل أن يؤجل زيارته إلى أستراليا المقررة في الفترة من 25 أيار/مايو حتى 5 حزيران/يونيه 2020، بسبب جائحة (كوفيد-19). وأفادت الحكومة الأسترالية بأنها ملتزمة بتسهيل الزيارة في الوقت الذي يناسب الطرفين وستعمل مع الفريق لإعادة تحديد موعد الزيارة فور انتهاء الجائحة.

43- وفي مذكرة شفوية مؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعربت البعثة الدائمة لكندا عن استعدادها لاستضافة زيارة للفريق العامل حالما تسمح الظروف بذلك.

44- وفي مذكرة شفوية مؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2020، أبلغت البعثة الدائمة لليبيا الفريق العامل بموافقة حكومة ليبيا على الطلب الذي قدمه لزيارتها، وأشارت الحكومة على الفريق العامل أن يقترح تواريخ الزيارة ويقدم تفاصيل بشأنها من أجل التنسيق مع السلطات المعنية.

ثالثاً - المسائل المواضيعية

45- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر الفريق العامل في مسائل مواضيعية جرت إثارتها في سياق اجتهاداته القضائية وممارساته.

ألف - حرمان المدافعين عن حقوق الإنسان من الحرية

46- في كانون الأول/ديسمبر 1998 اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان)⁽⁶⁾ واقتناعاً من الفريق العامل بأهمية هذا الإعلان، حث الدول على تنفيذ مبادئه "من أجل إثبات التزامها الحقيقي والصادق باحترام حقوق الإنسان"⁽⁷⁾. وكان الفريق العامل حينذاك قد تلقى عدة رسائل تتعلق "بتدابير قمعية" اتخذت ضد أشخاص، وأعرب حيالها عن قلقه لأن المدافعين عن حقوق الإنسان باتوا يتعرضون على نحو متواتر لخطر الاحتجاز⁽⁸⁾.

(6) قرار الجمعية العامة 144/53، المرفق.

(7) E/CN.4/2000/4، الموجز التنفيذي والفقرات 65 و 66 و 69.

(8) المرجع نفسه.

47- ولئن رُصدت ممارسات جيدة فيما يتعلق بتنفيذ الإعلان المتعلق بالدفاعيين عن حقوق الإنسان، لا يزال هؤلاء عُرضة للحرمان التعسفي من الحرية⁽⁹⁾. وفي عام 2020، كان نحو 28 في المائة من الآراء التي اعتمدها الفريق العامل يتعلق باحتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان⁽¹⁰⁾. وفي جميع هذه الحالات، وجد الفريق العامل أن المدافعين عن حقوق الإنسان احتجزوا عسفاً بسبب أنشطتهم الداعمة لحقوق الإنسان. ومثل ذلك استهدافاً مثيراً للقلق لأعضاء من المجتمع المدني وناشطين وصحفيين ومدونين ودعاة يكشفون عن أوجه قصور الحكم، ولأصوات معارضة أخرى. وفي حالات عديدة، تعرض المدافعون عن حقوق الإنسان للاختفاء القسري⁽¹¹⁾، والوفاة أثناء الاحتجاز لأسباب غير مبررة⁽¹²⁾، والتعذيب وسوء المعاملة⁽¹³⁾، والترهيب والمضايقة وتهديد أمنهم وأمن أفراد أسرهم⁽¹⁴⁾، فضلاً عن حظر سفرهم وتجميد أصولهم ومصادرتها وإسقاط الجنسية عنهم ووضعهم على قوائم الإرهابيين⁽¹⁵⁾. وتعرض المحامون الذين يمثلونهم لأعمال انتقامية شملت توجيه التهم الجنائية إليهم ومداومة مكابتهم ومراقبتهم وإبعادهم عن القضايا التي يترافعون فيها⁽¹⁶⁾، خلافاً لواجب الدول في ضمان قدرة المحامين على أداء وظائفهم دون تدخل⁽¹⁷⁾.

48- ولاحظ الفريق العامل بقلق محاولات إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان بتعريضهم لأحكام بالسجن لفترات طويلة⁽¹⁸⁾. وقد احتجز العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بموجب أحكام غامضة وفضفاضة تتصل بالأمن القومي ومكافحة الإرهاب، وتعطى السلطات مساحة واسعة من السلطة التقديرية لتجريم أنشطتهم السلمية⁽¹⁹⁾. ووجهت إلى آخرين تهم بجرائم تتعلق بالإخلال بالنظام العام زُعم أنها ارتكبت أثناء الاحتجاجات أو التجمعات السلمية⁽²⁰⁾. وسبق لبعض هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان أن كانوا محلاً للاستهداف من قبل السلطات⁽²¹⁾، أو أعضاء في مجموعات تجرم الدولة عملهم بشكل متكرر

- (9) انظر، على سبيل المثال A/HRC/31/55.
- (10) الآراء المعتمدة في عام 2020 مدرجة في الفرع جيم أعلاه.
- (11) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/82، ورقم 2020/77، ورقم 2020/52، ورقم 2020/50، ورقم 2020/42، ورقم 2020/33، ورقم 2020/32، ورقم 2020/16، ورقم 2020/11.
- (12) انظر الرأي رقم 2020/36.
- (13) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/85، ورقم 2020/68، ورقم 2020/52، ورقم 2020/38، ورقم 2020/33، ورقم 2020/21، ورقم 2020/7، ورقم 2020/4.
- (14) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/77، ورقم 2020/43، ورقم 2020/32، ورقم 2020/14، ورقم 2020/11.
- (15) انظر الرأيين رقم 2020/77 ورقم 2020/43.
- (16) انظر الآراء رقم 2020/43، ورقم 2020/42. وانظر أيضاً الآراء رقم 2019/17، ورقم 2018/83، ورقم 2017/34.
- (17) انظر مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص تُسلب حريته في إقامة دعوى أمام محكمة، المبدأ التوجيهي 9؛ والمبادئ الأساسية بشأن دور المحامين، 16 إلى 22؛ وA/HRC/45/16، الفقرة 54.
- (18) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/42، ورقم 2020/36، ورقم 2020/15.
- (19) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/91 (الخطاب التحريضي)؛ ورقم 2020/89 (إثارة العداة القومي أو العنصري أو المحلي أو الديني)؛ ورقم 2020/82، ورقم 2020/11 (تقويض سلطة الدولة)؛ ورقم 2020/81، ورقم 2020/15 (الدعاية ضد الدولة)؛ ورقم 2020/80 (نشر الأخبار الكاذبة)؛ ورقم 2020/43 (التحريض على الفتنة الاجتماعية)؛ ورقم 2020/42 (إساءة استخدام السلطة)؛ ورقم 2020/32 (بث الخلافات وإثارة المتاعب)؛ ورقم 2020/16 (تعطيل الأمن).

- (20) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/21، ورقم 2020/4، ورقم 2020/3.
- (21) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/50 (الاحتجاز لأكثر من مائة مرة)؛ ورقم 2020/42 (حكم سابق بسبب انتقاد السلطات)؛ ورقم 2020/21 (رأي سابق للفريق العامل يقر بأن المدافعين احتجزوا تعسفاً)؛ ورقم 2020/18 (الاضطهاد لأكثر من سبع سنوات بسبب الدفاع عن حقوق العمال)؛ ورقم 2020/16 (اعتقال سابق لأنشطة مماثلة)؛ ورقم 2020/4 (اعتقال دون توجيه تهمة 130 مرة على الأقل).

كالدفاعيين عن البيئة⁽²²⁾، مما يوحي بأن احتجازهم استند إلى أسس تمييزية مثل "رأيهم السياسي أو غير السياسي" أو "وضعهم كمدافعين عن حقوق الإنسان"⁽²³⁾. ولم يكف الفريق العامل عن التنبية باستمرار إلى أن احتجاز الأشخاص على أساس أنشطتهم كمدافعين عن حقوق الإنسان ينتهك حقهم في المساواة أمام القانون، والتمتع بحمايته المتساوية بموجب المادتين 2 و7 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادتين 2(1) و26 من العهد⁽²⁴⁾. ويلاحظ الفريق العامل أيضاً أن الحرمان من الحرية يكون تعسفياً عندما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي على أساس التمييز، وقد وقر في يقينه أن المدافعين عن حقوق الإنسان هم مجموعة محمية يحق لها الحصول على الحماية المتساوية أمام القانون بموجب المادة 26 من العهد، ومن ثم يدرجها ضمن الفئة الخامسة التي ينظرها⁽²⁵⁾.

49- وتشير المعلومات التي تلقاها الفريق العامل أيضاً إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان الذين ينتمون أنفسهم إلى الفئات المهمشة أو يسعون إلى حماية حقوق أشخاص آخرين مهمشين، معرضون لخطر الاحتجاز بدرجة أشد. وقد أُلقي القبض على مدافعات عن حقوق الإنسان وتعرضن لمخاطر جنسانية شملت التهديد بنشر صور جنسية ملفقة عنهن، والحرمان من منتجات النظافة الصحية الأنثوية في أثناء فترات الاحتجاز، وتوجيه تهديد بالقتل لأم وأطفالها، والاعتداءات اللفظية عليهن بسبب إيمانهن بالحركة النسائية وإخضاعهن لاختبار العذرية، وهو ما يشير إلى أن الاحتجاز يستند إلى أساس تمييزي راجع إلى جنسهن. وتسلب هذه المعاملة الضوء على المخاطر الإضافية التي تواجهها المدافعات عن حقوق الإنسان عند احتجازهن⁽²⁶⁾. وقد احتجزت مدافعات أخريات عن حقوق الإنسان بسبب الدعوة إلى إلغاء حظر قيادة النساء للسيارات، والسعي إلى تغيير قواعد تقييدية متعلقة بوصاية الذكور، أو الدعوة إلى وضع حد للتحرش الجنسي، أو التحديث علناً ضد رجم النساء بتهمة الزنا، أو تعزيز منتجات النظافة الصحية المجانية لطالبات المدارس، أو حضور اجتماع بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، أو حماية حقوق المرأة والطفل في الحصول على التعليم⁽²⁷⁾. وجرى كذلك احتجاز ومعاينة مدافعين عن حقوق الإنسان سعوا إلى حماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، أو الأشخاص المصابين بأمراض معدية، أو الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية والميول الجنسية وحاملي صفات الجنسين⁽²⁸⁾.

50- إن الاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان انتهاك جسيم لحقوق الإنسان وهو ممارسة واقعة في جميع أنحاء العالم ويجب ألا تتوانى الدول عن مواجهته. ويذيع في بعض الدول على نطاق واسع احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم، ويدفع ذلك الفريق العامل إلى التحذير من أن الانتهاك المنهجي للحق في حرية عدم التعرض للاعتقال والاحتجاز التعسفين قد يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي⁽²⁹⁾. ويؤدي المدافعون عن حقوق الإنسان دوراً حيوياً في الإقلال من الحرمان التعسفي من

(22) انظر، على سبيل المثال، الرأيين رقم 2020/16 (اعتقال أعضاء آخرين في منظمة غير حكومية في وقت متزامن)؛ ورقم 2020/3 (التجريم المتكرر للمدافعين عن البيئة).

(23) انظر الرأي 2016/45، وA/HRC/36/37، الفقرة 49.

(24) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/50، ورقم 2020/42، ورقم 2020/38، ورقم 2020/33، ورقم 2020/32، ورقم 2020/27.

(25) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/81. وانظر أيضاً الرأي رقم 2016/45.

(26) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/33، ورقم 2019/24، ورقم 2019/21، ورقم 2018/61، ورقم 2017/57، ورقم 2017/50، ورقم 2017/48، ورقم 2016/1.

(27) انظر الآراء رقم 2020/33، ورقم 2020/14، ورقم 2019/33، ورقم 2018/83، ورقم 2017/57، ورقم 2017/48، ورقم 2016/1.

(28) انظر الآراء رقم 2020/32، ورقم 2020/11، ورقم 2017/57، ورقم 2017/14.

(29) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2020/82، ورقم 2020/80، ورقم 2020/42، ورقم 2020/36، ورقم 2020/33، ورقم 2020/32، ورقم 2020/18، ورقم 2020/16، ورقم 2020/15، ورقم 2020/14، ورقم 2020/11.

الحرية، ويتوسلون في ذلك برصد أماكن الاحتجاز، والدعوة إلى تغيير القوانين والممارسات، وتقديم المشورة بشأن تنفيذ معايير حقوق الإنسان والتوعية بالحقوق في الحرية⁽³⁰⁾.

باء - النقل القسري للأشخاص والحظر الواجب للاحتجاز التعسفي

51- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ الفريق العامل وجود نمط في القضايا التي ترفع إليه في إطار إجراءاته العادي المتعلقة بالبلاغات⁽³¹⁾، وإجراءاته المتعلقة بالرسائل العاجلة⁽³²⁾، ينم عن محاولات لإبعاد شخص قسراً من دولة إلى أخرى أو تسليمه إليها أو ترحيله، في التغاف فعلي على عملية التسليم التي تقتضيها سيادة القانون والضمانات المكفولة ضد الاحتجاز تعسفي⁽³³⁾.

52- وإذ يلاحظ الفريق العامل أن هذه الحالات شكّلت ما يقرب من 10 في المائة من اجتهاداته القضائية في إطار إجراءاته العادي المتعلقة بالبلاغات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يود أن يوضح الجانب المتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان الواجب مراعاته في مثل هذه الحالات.

53- لقد انطوت هذه القضايا على ادعاءات مختلفة، شملت في جملتها إجراءات تسليم طال أمدها أو لم تُجَزْ بالكامل⁽³⁴⁾ أو لم تتجح⁽³⁵⁾ لكنها أدت رغم ذلك إلى إبعاد الضحية قسراً عن الولاية القضائية. وفي بعض الحالات، لم تتحرك السلطات لبدا إجراءات التسليم؛ وبدلاً من ذلك قام موظفون وطنيون باحتجاز الضحية بناء على طلب السلطات الأجنبية⁽³⁶⁾ أو سلموا الضحية إلى موظفي حكومة أجنبية⁽³⁷⁾. وجرى نقل الضحايا في هذه الحالات قسراً إلى مطارات وتجميعهم في مقصورات الشحن في الطائرة ثم أبعدها إلى خارج البلد⁽³⁸⁾، ونفذت عمليات الاحتجاز في منتصف الليل وقام عليها عدد كبير من الموظفين الملتزمين⁽³⁹⁾؛ ومنع الضحايا من إخطار أفراد أسرهم ومحاميهم بمكان وجودهم⁽⁴⁰⁾، وخضعوا لاستجوابات مكثفة وأجبروا على التوقيع على وثائق⁽⁴¹⁾. وفوق ذلك، احتُجز الضحايا انفرادياً ومنعوا من الاتصال بالعالم الخارجي⁽⁴²⁾؛ بل واختفوا قسراً⁽⁴³⁾ قبل و/أو بعد نقلهم القسري إلى الدولة الأخرى. وفي حالات معينة تعلقت عمليات النقل القسري تلك بعدد كبير من الضحايا نقلوا في عمليات منسقة⁽⁴⁴⁾، بينما شملت

(30) A/HRC/45/16/Add.2، الفقرة 87.

(31) انظر الآراء رقم 2020/23، ورقم 2020/33، ورقم 2020/42، ورقم 2020/47، ورقم 2020/48، ورقم 2020/51، ورقم 2020/84، ورقم 2020/88.

(32) انظر في جملة أمور، ALB 1/2020، وALB 2/2020 وTUR 3/2020؛ وانظر أيضاً AZE 1/2019، وKSV 1/2018، وTUR 6/2018 وGAB 2/2018. ويمكن الاطلاع على هذه البلاغات والرسائل في العنوان الإلكتروني التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(33) يلاحظ الفريق العامل أن الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي يدرس هذه المسألة أيضاً.

(34) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/88.

(35) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/23.

(36) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/84.

(37) انظر، على سبيل المثال، الرأيين رقم 2020/47 ورقم 2020/42.

(38) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/23.

(39) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/51.

(40) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/47.

(41) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/88.

(42) انظر، على سبيل المثال، الرأيين رقم 2020/23 ورقم 2020/84. وانظر أيضاً A/HRC/13/42.

(43) انظر، على سبيل المثال، الرأيين رقم 2020/33 ورقم 2020/42.

(44) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/47.

حالات أخرى أسراً مصحوبة بأطفالها، بمن فيهم القُصّر⁽⁴⁵⁾. وفي حالات أخرى وافقت دولة التسليم على طلب التسليم في مبادلة فعلية، أو لقاء القبض على محتجز مهم وإعادته إليها⁽⁴⁶⁾.

54- ولطالما أشار الفريق العامل عند نظره في هذه القضايا إلى أن القانون الدولي المتعلق بتسليم المجرمين ينص على إجراءات يجب أن تراعيها البلدان عند إعادة أشخاص لمواجهة إجراءات جنائية في بلد آخر، من أجل ضمان حماية حقهم في تلقي محاكمة عادلة⁽⁴⁷⁾. ولا يعترض الفريق العامل على حق كل دولة في ترحيل الأجانب الذين يشكلون تهديداً لأمنها الوطني⁽⁴⁸⁾، شريطة ألا يخرج ذلك هؤلاء الأجانب من نطاق حماية القانون⁽⁴⁹⁾. وتُلزم المادة 13 من العهد الدول بضمان أن يكون طرد الأجانب الموجودين في أراضيها مشروعاً، وأن يجري فقط عملاً بقرار يتم التوصل إليه بمقتضى القانون، وأن يسمح لهم بتقديم أسبابهم لمعارضة هذا الطرد واستعراض القضية من قبل سلطة مختصة وتمثيلهم أمامها⁽⁵⁰⁾. وتقضي الشيء نفسه أيضاً المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽⁵¹⁾. ولا يمكن أن يكون الطرد غير الطوعي إلى دولة أجنبية من دون جلسة استماع أمام السلطات القضائية مطابقاً لإجراءات الإبعاد الواجبة.

55- ويؤكد الفريق العامل أن الحق في الطعن في قانونية الاحتجاز أمام المحكمة، على النحو الذي تقتضيه المواد 3 و8 و9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد 2(3) و9(1) و(4) من العهد، والمبادئ 11 و32 و37 من مجموعة مبادئ حماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، حق مكفول للجميع⁽⁵²⁾. وبالمثل، يُكفل أيضاً للجميع الحق في الإخطار بأسباب الاعتقال أو الاحتجاز والعرض الفوري على سلطة قضائية⁽⁵³⁾. ولا يمكن أبداً أن يكون للنقل القسري الذي لا يحترم المتطلبات الأساسية للأصول القانونية الواجبة سند في القانون، ولهذا السبب يندرج دائماً في إطار الفئة الأولى من الفئات التي ينظرها الفريق العامل.

56- ويلاحظ الفريق العامل أيضاً أن مثل هذه الحالات تتطوي على إنكار للحق في الاستعانة بمحام، وهو حق متأصل إجرائياً في حق الشخص في الحرية والأمن والحق في حظر احتجازه التعسفي، مما يمثل انتهاكاً للمادتين 3 و9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 9(1) من العهد، والمبادئ 15 و17 و18 من مجموعة مبادئ حماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، والمبادئ 1 و5 و7 و8 و21 و22 من المبادئ الأساسية المتعلقة بدور المحامين. ويؤكد الفريق العامل أيضاً بحق الأشخاص المحرومين من حريتهم في الحصول على المساعدة القانونية من المحامي الذي يختارونه، في أي وقت أثناء احتجازهم، بما في ذلك بعد لحظة إلقاء القبض عليهم مباشرة⁽⁵⁴⁾. ويؤكد الفريق العامل من جديد أن

(45) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/51. وانظر أيضاً الرأي رقم 2018/11.

(46) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/88.

(47) انظر الآراء رقم 2020/42، الفقرة 60، ورقم 2020/33، الفقرة 63، ورقم 2020/23، الفقرة 58، ورقم 2019/10، الفقرة 71، ورقم 2018/11، الفقرة 53.

(48) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، البلاغ رقم 1987/236، *V.M.R.B.* ضد كندا؛ واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، البلاغ رقم 1988/296، *J.R.C.* ضد كوستاريكا.

(49) *الزيري ضد السويد* (CCPR/C/88/D/1416/2005).

(50) انظر الرأي رقم 2020/23.

(51) انظر الرأي رقم 2020/47.

(52) انظر أيضاً مبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص تُسلب حريته في إقامة دعوى أمام محكمة.

(53) انظر، على سبيل المثال، الرأي رقم 2020/51.

إمكانية الاستعانة بمحام منذ بداية الاحتجاز تنطبق على كل شخص، بمن فيهم الرعايا الأجانب، وهي ضمانات أساسية للتأكد من إمكانية طعن المُحتَجَز في مشروعية احتجازه⁽⁵⁵⁾.

57- ويلاحظ الفريق العامل أيضاً وجود حالات من هذا القبيل جرى فيها رفض تقديم المساعدة القنصلية، ويود أن ينكر بمحدودية سبل الانتصاف المتاحة للأفراد في المجال الدولي، وبأن الحماية القنصلية لا تقدر بثمن للرعايا الأجانب الذين يكونون في وضع غير مؤات بسبب عدم إلمامهم بالقوانين والأعراف واللغات المحلية⁽⁵⁶⁾.

58- ويؤكد الفريق العامل مجدداً أن الحق في الإعلام دون تأخير عن حق الأشخاص في الحصول على المساعدة القنصلية بموجب المادة 36(1)(ب) من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، ينطبق على جميع الرعايا الأجانب المحتجزين. وتشكل الانتهاكات من هذا القبيل وسواها من انتهاكات الحقوق المكفولة بموجب المادة 36(1) من اتفاقية فيينا انتهاكات جسيمة للحق في الإجراءات القانونية الواجبة، والحق في المحاكمة العادلة بموجب المادتين 10 و11(1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 14 من العهد، والمبدأ 16(2) من مجموعة مبادئ حماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن⁽⁵⁷⁾.

59- ويلاحظ الفريق العامل أيضاً أن حالات النقل القسري انطوت على تجاهل تام للمبدأ الأساسي لعدم الإعادة القسرية. ويذكر الفريق العامل بأنه لا ينبغي طرد أشخاص إلى بلد آخر عندما تقوم أسباب وجيهة للاعتقاد بأن حياتهم أو حريتهم ستكون عرضة للخطر⁽⁵⁸⁾ أو أنهم سيكونون عرضة لخطر التعذيب أو سوء المعاملة⁽⁵⁹⁾. ولا بد أن يكون خطر الاحتجاز التعسفي في الدولة المُستقبلة⁽⁶⁰⁾، أو في دولة العبور بوصفها طرفاً ثالثاً، من بين العناصر التي يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار.

60- ويذكر الفريق العامل بأن الدولة التي تبعد شخصاً عن ولايتها القضائية قسراً لا يمكن أن تعفي نفسها من المسؤولية عما يحدث لذلك الشخص في الولاية القضائية التي أُبعد إليها إبعاداً قسرياً. ولذلك، دأب الفريق على القول بأن دولة الاستبعاد مسؤولة كاملاً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يعاني منها الشخص في دولة الاستقبال. ويدعو الفريق العامل جميع الدول إلى الامتناع عن عمليات النقل القسري للأشخاص التي تنطوي على تحايل على الإجراءات القانونية الواجبة المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان وتجاهل للضمانات المناهضة للاحتجاز التعسفي.

(54) الرأي رقم 2020/84، الفقرة 43. وانظر أيضاً: اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 32(2007)، الفقرة 34؛ ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص تُسلب حريته في إقامة دعوى أمام محكمة، المبدأ 9 والمبدأ التوجيهي 8.

(55) الرأي رقم 2020/81، الفقرة 81؛ وانظر أيضاً A/HRC/45/16، الفقرات 50 إلى 53.

(56) الآراء رقم 2020/84، ورقم 2020/88 ورقم 2020/47.

(57) انظر قرارات الجمعية العامة، 149/72، الفقرة 32؛ و179/72، الفقرة 4(ك)؛ و175/73، الفقرة 7(ب)؛ و166/74، الفقرة 17(ز)؛ و167/74، الفقرة 13؛ و168/74، الفقرة 6(ي)؛ وقرارات مجلس حقوق الإنسان 24/42، الفقرة 5؛ و20/40، الفقرة 2(ي). وانظر أيضاً القاعدة 62(1) من قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)؛ والمادة 10 من الإعلان المتعلق بحقوق الإنسان للأفراد الذين ليسوا من مواطني البلد الذي يعيشون فيه؛ ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الانتصاف والإجراءات المتعلقة بحق كل شخص تُسلب حريته في إقامة دعوى أمام محكمة، المبدأ التوجيهي 21.

(58) A/HRC/4/40، الفقرتان 44 و45.

(59) انظر الآراء رقم 2020/23، ورقم 2020/51، ورقم 2020/84.

(60) انظر الرأي رقم 2020/42.

جيم - إعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول

61- يرحب الفريق العامل بالمبادرة التي استهلتها كندا بشأن إصدار إعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول⁽⁶¹⁾ وخطة العمل لشراكة النهوض بالإعلان، الذي أيدته حتى الآن 63 دولة. ويُذكر الفريق بانشغاله البالغ إزاء احتجاز الرعايا الأجانب، وتوصياته بشأن تقديم المساعدة القنصلية المناسبة والسريعة كضمانة أساسية ضد الاحتجاز التعسفي⁽⁶²⁾.

62- ويسعى إعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول إلى ترسيخ الحظر المطلق للاحتجاز التعسفي على النحو المتوخى في المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 9 من العهد، انطلاقاً من التسليم بالطابع العالمي⁽⁶³⁾ والعرفي لهذا الحظر باعتباره غير قابل للانتقاص⁽⁶⁴⁾. ومؤدى سريان حظر للاحتجاز التعسفي في جميع أنحاء العالم إعطاء شهادة واضحة على طبيعته الملزمة عالمياً بموجب القانون الدولي العرفي⁽⁶⁵⁾، مما يجعل أي خروج عنه عملاً غير جائز⁽⁶⁶⁾.

63- ودُشن إعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول في 15 شباط/فبراير 2021 في أوتاوا، وأعقبه عرض لخطة العمل لشراكة النهوض بالإعلان التي كُشف النقاب عنها في 5 أيار/مايو 2021 بقصد زيادة نشر الإعلان وتنفيذه. وترتبط مقاصد الإعلان وغاياته ارتباطاً وثيقاً بالشواغل التي طالما أعرب عنها الفريق العامل في الماضي⁽⁶⁷⁾. ومن هنا، يشيد الفريق العامل بهذه المبادرة التي ولّدها انتشار حالات احتجاز الرعايا الأجانب الذي تلجأ إليه الدولة سعياً إلى اكتساب نفوذ في علاقاتها مع دول جنسية هؤلاء الرعايا، ويبيد الفريق العامل استعداداته للعمل في إطار ولايته من أجل دعم خطة عمل الشراكة والتعاون مع جميع الدول المؤيدة للإعلان.

رابعاً - الاستنتاجات

64- في عام 2020، واصل الفريق العامل مباشرة أعماله في ظل الظروف الاستثنائية للجائحة العالمية، وتصدى للعدد الكبير من الطلبات التي وردت إليه، بما في ذلك من خلال إجراءاته العادية المتعلقة بالبلاغات. وأعطى الفريق أولوية لاعتماد الآراء، مما أسفر عن اعتماد ما مجموعه 92 رأياً بشأن 221 شخصاً من 47 بلداً.

65- ويلاحظ الفريق العامل بقلق معدل الردود التي قدمتها الدول في إطار إجراءاته العادية المتعلقة بالبلاغات، حيث لم يتسلم ردوداً مناسبة التوقيت على رسائله وطلباته إليها من أجل الحصول على معلومات إلا في قرابة 53 في المائة من القضايا التي اعتمد بشأنها آراء في عام 2020.

(61) يمكن الاطلاع على هذه المبادرة في العنوان الإلكتروني التالي: www.international.gc.ca/news-nouvelles/assets/pdfs/arbitrary_detention-detention_arbitraire-declaration-en.pdf.

(62) انظر، على سبيل المثال، الآراء رقم 2017/89، ورقم 2017/45، ورقم 2017/7، ورقم 2016/56، ورقم 2016/53، ورقم 2016/28. وانظر أيضاً A/HRC/39/45، الفقرات 50 إلى 58.

(63) الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، المادة 7؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 6؛ والميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 14؛ واتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان)، المادة 5؛ وانظر أيضاً لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 35 (2014)، الفقرة 2.

(64) E/CN.4/2002/77، الفقرة 60(أ)؛ و A/HRC/42/39/Add.1، الفقرة 65.

(65) A/HRC/22/44.

(66) المرجع نفسه، الفقرات 43 إلى 50.

(67) A/HRC/39/45، الفقرات 50 إلى 58؛ والمداولة المنفحة رقم 5 (A/HRC/39/45، المرفق).

- 66- وأحاط الفريق العامل علماً بزيادة معدل الردود في سياق إجراءاته المتعلقة بالمتابعة، سواء الواردة من المصادر أو من الحكومات بالمقارنة بالسنة السابقة، حيث تسلم رداً في حوالي 58 في المائة من القضايا في عام 2020. لكن زيادة معدل الردود للأسف لا يفترض بالضرورة زيادة تنفيذ الآراء.
- 67- ويواصل الفريق العامل الاستجابة إلى أكبر عدد ممكن من الطلبات المقدمة له من أجل اتخاذ إجراءات، ويحرص على معالجة القضايا في وقت مناسب وبطريقة فعالة وفقاً للفقرة 15 من قرار مجلس حقوق الإنسان 22/42، غير أنه لا يزال يواجه تراكمًا مستمرًا في القضايا.
- 68- وعلى مدى الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق العامل استجلاء مسائل مواضيعية مختلفة من أجل مساعدة أصحاب المصلحة على منع وقوع الاحتجاز التعسفي. وشمل ذلك إعداد مداولة، وإجراء تناول تفصيلي للقضايا المواضيعية الواردة في التقرير الحالي، واستكمال الدراسة المتعلقة بالاحتجاز التعسفي في علاقته بسياسات المخدرات.

خامساً- التوصيات

- 69- يهيب الفريق العامل بالدول أن تواصل زيادة تعاونها معه بالرد على البلاغات العادية والرسائل الأخرى، وأن تقدم له تقارير بشأن تنفيذ آرائه باستخدام إجراءاته المتعلقة بالمتابعة (بما في ذلك إفادات عن توفير الانتصاف والتعويض المناسب لضحايا الاحتجاز التعسفي)، وأن ترد إيجاباً على طلبات الزيارات القطرية.
- 70- ويشجع الفريق العامل الدول على تفعيل الإعلان المتعلق المدافعين عن حقوق الإنسان تفعيلاً كاملاً بضمان عدم حرمان المدافعين عن حقوق الإنسان من حريتهم نتيجة أداء أنشطتهم. ويتطلب ذلك وضع حد للممارسات التي تسكت المدافعين عن حقوق الإنسان عن أداء عملهم، كإيداعهم السجون لفترات طويلة، واحتجازهم بموجب قوانين غامضة وفضفاضة، والاستهداف المتكرر للساعين إلى حماية حقوق الآخرين، ولا سيما المدافعين الذين ينطقون باسم الجماعات المهمشة أو ينتمون إليها.
- 71- ويشجع الفريق العامل الدول أيضاً على توفير جميع الضمانات التي تكفل اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، ولا سيما الحق في التمثيل القانوني والحق في الطعن في مشروعية الاحتجاز لجميع الأشخاص المزعّم طردهم أو تسليمهم من ولايتها القضائية، وضمان ألا تؤدي مثل هذه العمليات لطرد الأشخاص أو تسليمهم إلى الحرمان التعسفي من الحرية.
- 72- ويعيد الفريق العامل الإعراب عن قلقه البالغ إزاء احتجاز الدولة للرعايا الأجانب في ظروف تكون جنسيتهم الأجنبية فيها هي سبب حرمانهم من الحرية، بيد أنه يرحب باعتماد إعلان مناهضة الاحتجاز التعسفي في العلاقات بين الدول، ويدعو جميع الدول إلى تأييد الإعلان واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذه على صعيد الممارسة وتنفيذ خطة العمل لشراكة النهوض بالإعلان المقترنة به.
- 73- ويدعو الفريق العامل الدول إلى مواصلة جهودها من أجل سد فجوة التنفيذ القائمة بين المعايير الدولية وبين الحقائق التي تواجهها النساء المحرومات من حريتهن، والتوسل في ذلك بإدراج التوجيهات الواردة في مداولته رقم 12 في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية. ولا بد من إعطاء أولوية لبدائل احتجاز النساء وضمان عدم احتجازهن لأسباب تمييزية، وتوفير مرافق احتجاز مخصصة للمحتجزات ومناسبة لهن، ومعالجة المجالات المحددة الباعثة على القلق التي حددتها المداولة رقم 12، أينما وجدت في جميع سياقات الاحتجاز.

Deliberation No. 12 on women deprived of their liberty

I. Introduction

1. With the recent 10th anniversary of the United Nations Rules for the Treatment of Women Prisoners and Non-custodial Measures for Women Offenders (the ‘Bangkok Rules’), the Working Group is of the view that it is an opportune time to consider and reflect upon the unique challenges that face women¹ deprived of their liberty.
2. The Bangkok Rules seek to address the gender-specific needs of women in contact with the criminal justice system, both in relation to non-custodial alternatives to detention for women offenders and the conditions of detention for women prisoners.
3. Regrettably, there remains a significant implementation gap between the norms contained in such international standards² and the lived experience of women deprived of their liberty. The Working Group remains concerned that women continue to be arbitrarily deprived of their liberty in violation of their human rights, particularly in circumstances where they are detained directly or indirectly because of their sex or gender, or where their gender-specific needs are not taken into account.
4. Although there has been increased engagement by women with the Working Group’s mandate in recent years,³ women continue to be underrepresented in the opinions of the Working Group. As of 2019, only 8 per cent of the individuals whose situations have been considered in the Working Group’s opinions since its establishment were identifiably women. The Working Group urges women and other stakeholders to continue bringing situations involving the arbitrary deprivation of liberty of women to the attention of the Working Group as appropriate. The Working Group is conscious of the different challenges experienced by women deprived of their liberty and that such detention may occur in different settings, be it the criminal justice context or healthcare or other settings. The Working Group will continue to devote attention to the various contexts in which women are detained during its country visits.
5. The present deliberation considers the gender-specific dimensions of arbitrary detention and provides guidance to assist States and other stakeholders to prevent and address arbitrary detention of women in the criminal justice system, immigration detention, administrative detention, healthcare situations and certain private settings.
6. This deliberation recognizes that not all women experience deprivation of liberty in the same manner and it is therefore necessary to consider the disparate experience of women who already experience disadvantage, including women with disabilities, older women, indigenous women, women affected by extreme poverty, homeless women, women sex workers, women who use drugs, non-national women, including migrants, asylum seekers and refugees, lesbian, bisexual, transgender and gender diverse women and intersex persons,⁴ women human rights defenders and activists and women belonging to national or ethnic, cultural, religious or linguistic minorities, amongst others. In particular, the Working Group

¹ For the purposes of this Deliberation, references to women should be read to include women and girls.

² See also the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners (the ‘Nelson Mandela Rules’), A/RES/70/175, rules 11 (a), 28, 45 (2), 48 (2), 58 (2), 81; United Nations Standard Minimum Rules for the Administration of Juvenile Justice (the ‘Beijing Rules’), A/RES/40/33, rule 26.4.

³ A/HRC/45/16, para. 49.

⁴ A/HRC/36/37, para. 46; A/HRC/30/37, annex, para. 8; Deliberation No. 11 on prevention of arbitrary deprivation of liberty in the context of public health emergencies (A/HRC/45/16, annex II), para. 27; Human Rights Committee, general comment No. 35, para. 3.

recalls that women who experience multiple and intersecting forms of discrimination are at higher risk of being deprived of their liberty.⁵

II. Alternatives to detention

7. While women constitute a minority of the prison population, there has been a considerable growth in the female prison population worldwide,⁶ at a significantly disproportionate rate to that of men. In the last twenty years, the number of women and girls in prison has increased by approximately 53 per cent, while the male population has increased by approximately 20 per cent.

8. According to international human rights law, personal liberty is the principle, and detention should be the exception rather than the rule.⁷ States should consider gender-sensitive alternatives to detention for women,⁸ and make those alternatives available to women on an equal basis with men.⁹ The right to challenge the legality of detention, including the right to seek alternatives to detention, belongs equally to women in all settings where women are deprived of their liberty. In order to make this right a reality, it is essential that women are informed of and afforded their right to legal assistance of their choice at any time during their detention, including immediately after their apprehension.¹⁰

9. States should ensure the availability of non-custodial measures at all stages of the criminal justice process, including diversion, pretrial and sentencing alternatives. The right to equality before the law requires that judicial practices be gender-sensitive and not blind to contextual factors that may be relevant to a woman's offending, including any history of gender-based violence, any caregiving responsibilities that women may have and other compounding vulnerabilities.¹¹ Non-custodial sentences for pregnant women and women with dependent children should be given priority where appropriate, with the best interests of the child as a primary consideration.¹² Alternatives to detention must also be made available on a non-discriminatory basis so that, for example, electronic monitoring devices (such as bracelets or tagging) are publicly funded and available to all women regardless of their ability to pay for such alternatives.¹³

10. States must also consider alternatives to detention in the context of immigration detention. This may include measures such as reporting at regular intervals to the authorities, community-based solutions, release on bail or other securities, or stay in open centres or at a designated place.¹⁴ States must ensure that any such measures are not in themselves discriminatory, and are not combined with conditions that make release impracticable or inaccessible for women migrants, refugees or asylum seekers,¹⁵ such as excessive bond amounts.¹⁶ Similarly, alternatives to detention, particularly the provision of care in the community, should be prioritized for women with disabilities, including psychosocial, intellectual and other disabilities, rather than institutional confinement.¹⁷

⁵ A/HRC/41/33, para. 16.

⁶ It has been estimated that women represent between 2 and 9 per cent of the total prison population worldwide, see A/68/340, para. 1; Roy Walmsley, *World Female Imprisonment List* (Institute for Criminal Policy Research, 4th edn, 2017), p. 2.

⁷ A/HRC/27/48/Add.5, para. 79; A/HRC/19/57, paras. 48–58.

⁸ Bangkok Rules, rules 57–63; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 33, para. 48.

⁹ Sixth UN Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders 1980, A/CONF.87/14/Rev.1, Resolution. 9, Specific needs of women prisoners, para. 2.

¹⁰ A/HRC/30/37, annex, paras. 12–15, 67–71.

¹¹ Bangkok Rules, rules 57–63.

¹² Convention on the Rights of the Child, art. 3 (1); Bangkok Rules, rules 64; UN Guidelines for the Alternative Care of Children, A/RES/64/142, para. 48; Human Rights Council Resolution 10/2, para. 13. See also Nelson Mandela Rules, rule 29.

¹³ A/HRC/39/45/Add.1, para. 38; A/HRC/45/16, para. 58.

¹⁴ Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 17.

¹⁵ *Ibid.*, para. 17; A/HRC/36/37/Add.2, paras. 28, 30.

¹⁶ A/HRC/36/37/Add.2, para. 28.

¹⁷ A/HRC/39/45/Add.2, paras. 48–50, 60–64, 86(c), 89; A/HRC/41/33, paras. 44, 80(d), 83(d).

11. States should consider, in particular, measures to ensure that detention does not result in the unnecessary separation of women from their children,¹⁸ as this may violate the right to protection of the family¹⁹ and the rights of children not to be separated from their parents against their will.²⁰

III. Deprivation of liberty of women on discriminatory grounds

12. The Working Group regards deprivation of liberty as arbitrary when it constitutes a violation of international law on the grounds of discrimination based on birth, national, ethnic or social origin, language, religion, economic condition, political or other opinion, gender, sexual orientation, disability, or any other status, that aims towards or can result in ignoring the equality of human beings.²¹ These prohibited grounds of discrimination are non-exhaustive.²²

13. Accordingly, the arrest or detention of women on the basis of their sex or gender is *prima facie* discriminatory, in violation of articles 2 and 7 of the Universal Declaration of Human Rights and articles 2 (1), 3 and 26 of the International Covenant on Civil and Political Rights (the ‘Covenant’), and therefore constitutes arbitrary detention.²³

14. As women often experience multiple and intersecting forms of discrimination²⁴ they may be particularly vulnerable to being arrested or detained on the basis of discriminatory grounds.²⁵ States must address and take into account the situation of women who face particular discrimination which may lead to their arbitrary detention, including, but not limited to, girls; women with disabilities, including psychosocial and intellectual disabilities; lesbian, bisexual, transgender women and intersex people; non-nationals, including migrants regardless of their migration status, refugees and asylum seekers, internally displaced women, stateless women and trafficked women or women at risk of being trafficked; women accused or convicted of a crime; women who have or are suspected to have engaged in the preparation, commission or instigation of acts of terrorism; women drug users; women with dementia; women human rights defenders and activists; older women; women living with HIV/AIDS and other serious communicable or chronic diseases; indigenous women; sex workers; minorities as based on national or ethnic, cultural, religious and linguistic identity, and women who are targeted for violating traditional gender stereotypes and norms (e.g. for honour-related offences).²⁶

15. In determining whether a woman has been arbitrarily detained on the basis of discriminatory grounds, relevant factors to consider may include whether:

- (a) the deprivation of liberty was part of a pattern of persecution against the detained woman (e.g. a woman was targeted on multiple occasions through previous detention, acts of violence or threats);²⁷
- (b) other persons with similarly distinguishing characteristics have also been persecuted;

¹⁸ Bangkok Rules, rule 58; Opinion No. 75/2017, paras. 58, 63.

¹⁹ International Covenant on Civil and Political Rights, art. 23; International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, art. 10.

²⁰ Convention on the Rights of the Child, art. 9; A/HRC/20/24, para. 40.

²¹ A/HRC/36/38, para. 8 (e).

²² The Working Group may determine that an individual or group has been deprived of their liberty on the grounds of discrimination on the basis of “any other status”; see, e.g. Opinion No. 45/2016, para. 44.

²³ See, e.g. Opinions No. 33/2020; No. 61/2018; No. 1/2016.

²⁴ See, e.g. Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 33, para. 8.

²⁵ See, e.g. Opinion No. 1/2016, para. 38.

²⁶ A/HRC/30/37, annex, para. 8; A/HRC/36/37, para. 46.

²⁷ See, e.g. Opinion No. 61/2018, para. 72.

(c) the authorities have made statements to, or conducted themselves toward, the detained woman in a manner that indicates a discriminatory attitude (e.g. female detainees threatened with rape or forced to undergo virginity testing);²⁸

(d) the context suggests that the authorities have detained a woman on discriminatory grounds or to prevent them from exercising their human rights (e.g. women human rights defenders detained after expressing their political opinions);²⁹ and

(e) the alleged conduct for which the woman is detained is only a criminal offence for members of her group (e.g. criminalization of abortion).³⁰

16. The prohibition of detention on discriminatory grounds includes both *de jure* and *de facto* discrimination.

17. Women must not be deprived of their liberty on the basis of laws which are *de jure* discriminatory, such as laws which solely or disproportionately affect women, including laws which directly target women in relation to their sex or gender, or which are based upon traditional gender stereotypes and norms.³¹ Further, laws which criminalize forms of behaviour that are not criminalized or punished as harshly if they are performed by men or forms of behaviour that can be performed only by women are *prima facie* discriminatory.³² This includes offences related to the exercise of reproductive rights, such as abortion, and certain sexual and/or “honour”-related offences such as adultery and prostitution.³³ In some circumstances, detention pursuant to discriminatory laws may constitute arbitrary detention on the grounds that the law violates international human rights standards and consequently the detention lacks a legal basis.³⁴

18. States must urgently review their legislative frameworks and amend or repeal any such laws that lead to the discriminatory deprivation of liberty of women.³⁵

19. States must ensure that women are not subject to *de facto* discrimination resulting in the deprivation of their liberty. Laws, policies and practices must not be applied in such a manner so as to result in or have the effect of women being deprived of their liberty directly or indirectly because of their sex or gender.³⁶ Accordingly States should review legislation, charging practices, arrest procedures and profiling practices to ensure that they do not discriminate against women. For example, ostensibly gender-neutral laws must not be applied or enforced in a manner which disproportionately impacts women,³⁷ or which targets or profiles particular women because of their sex, gender or other protected characteristics.³⁸ In addition, States must take steps to eliminate gender stereotyping of women in the criminal justice system, and ensure that women are not detained on the basis of non-conformity with gender stereotypes or due to harmful and patriarchal cultural norms.³⁹

²⁸ See, e.g. Opinion No. 1/2016, para. 37.

²⁹ See, e.g. Opinion No. 24/2015, para. 44.

³⁰ See, e.g. Opinions No. 19/2020, para. 73; No. 68/2019, para. 115.

³¹ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 33, paras. 21–22.

³² Ibid, paras. 47, 51 (l).

³³ See *infra* paras. 66–68.

³⁴ A/HRC/36/38, para. 8 (a); see Opinion No. 42/2012, para. 29 (even when the arrest and detention of a person is carried out in conformity with national legislation, the Working Group is mandated to ensure that the detention is also consistent with international human rights law); see generally Opinions No. 4/2019, para. 49; No. 69/2019, para. 21; No. 40/2018, para. 45; No. 1/2018, paras. 60, 65; No. 43/2017, para. 34; No. 14/2017, para. 49; Human Rights Committee, General comment No. 35, paras. 11–12.

³⁵ Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, art. 2; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 33, para. 21.

³⁶ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 28, para. 5.

³⁷ See, e.g. A/HRC/45/16/Add.2, para. 43.

³⁸ See, e.g. Opinion No. 61/2018, para. 72.

³⁹ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 33, paras. 7, 8, 26.

20. The prohibition of non-discrimination requires States to take positive measures in order to achieve the substantive equality of women.⁴⁰ In addition, States must take steps to provide additional protection to women who may be at risk of arbitrary deprivation of their liberty. A failure by a State to take such measures may itself constitute discrimination, leading to arbitrary deprivation of liberty.

IV. Conditions of detention

21. The Working Group urges all States to implement full observance of the Bangkok Rules and the Nelson Mandela Rules. To this end, States must ensure that dedicated and appropriate detention facilities are available to accommodate female detainees, including pre-trial detention facilities and prisons for convicted women.

22. Poor, and often inhumane, conditions of detention have been reported around the world affecting both women and men, including overcrowding, unsanitary conditions, lack of food and water, inadequate healthcare and limited contact with family and support networks. The Working Group considers that in certain circumstances, conditions of detention may severely and adversely affect the ability of women to challenge the legality of their detention and to participate in their own defence, in violation of the right to the equality of arms and to a fair trial.⁴¹ Moreover, such detention conditions are contrary to international human rights law and raise issues of torture or cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.⁴²

23. The Working Group recognizes that women experience additional and different obstacles relating to conditions of detention based on their sex or gender. In this regard, a number of recurring issues of concern regarding the conditions of detention of women have come to the attention of the Working Group, including:

- (a) Torture or cruel, inhuman or degrading treatment of female detainees,⁴³ including rape and sexual assault (and threats thereof) during interrogation and detention;⁴⁴
- (b) Lack of dedicated detention facilities for female detainees⁴⁵ and failure to provide separate facilities for female and male detainees;⁴⁶
- (c) Separation of women and children in immigration facilities;⁴⁷

⁴⁰ Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, art. 2; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 28, paras. 9, 16, 24.

⁴¹ Universal Declaration of Human Rights, arts. 10, 11 (1); International Covenant on Civil and Political Rights, arts. 9, 14; see Opinions No. 74/2020, para. 74 (ill-treatment, including detention in an overcrowded cell, sleep deprivation, lack of clean drinking water and lack of access to a shower); No. 61/2020, para. 84 (physical and psychological suffering); No. 52/2018, para. 79 (j) (overcrowded, unhygienic and inhuman conditions); No. 47/2017, para. 28 (torture, including beatings and rape); No. 29/2017, para. 63 (severe beating and being brought to court on a stretcher); E/CN.4/2004/3/Add.3, para. 33.

⁴² Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, arts. 1 (1), 16 (1). See generally CAT/OP/27/1.

⁴³ Nelson Mandela Rules, rule 1; Universal Declaration of Human Rights, art. 5; International Covenant on Civil and Political Rights, art. 7; Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, arts. 2 (1), 16 (1); see generally CAT/OP/27/1; Opinions No. 61/2020, para. 84; No. 33/2020, para. 90; No. 21/2019, para. 44.

⁴⁴ Opinions No. 61/2020, para. 82; No. 33/2020, para. 90; No. 31/2019, para. 38; No. 21/2019, para. 29; No. 33/2017, para. 90; No. 1/2016, para. 37. See further, A/68/340, paras. 34–38; CEDAW/C/ETH/CO/8, paras. 55–56; CAT/OP/27/1, para. 25.

⁴⁵ A/HRC/42/39/Add.1, paras. 47–50; CAT/OP/27/1, paras. 29, 39.

⁴⁶ Nelson Mandela Rules, rule 11 (a); Opinion No. 21/2019, para. 48. See CEDAW/C/ETH/CO/8, paras. 55–56; CAT/OP/27/1, para. 43.

⁴⁷ Bangkok Rules, rules 52, 58; UN News, ‘Children separated at border, suffering alarming and prolonged effects: UN rights experts’, 2018, <news.un.org/en/story/2018/10/1023712>.

(d) Failure to respect the hygiene needs of women, including inadequate facilities that do not protect women's privacy,⁴⁸ and failure to provide personal hygiene items;⁴⁹

(e) Inadequate mental and physical health care,⁵⁰ including failure to consider women's specific health needs and failure to provide adequate prenatal and postnatal care and treatment to women and children;⁵¹

(f) Searches that are used to harass, intimidate or unnecessarily intrude upon women's privacy and/or violate their dignity or physical autonomy, integrity or security;⁵² and

(g) Failures to protect women from, and investigate, harassment and abuse from staff and detainees.⁵³

V. Particular areas of concern

Intersectionality and causes of detention of women

24. Women are at risk of arbitrary detention not solely due to their sex and gender, but also due to discrimination inherently linked to other intersecting factors, which may increase their likelihood of coming into contact with the criminal justice system and which can affect the likelihood and length of their incarceration.⁵⁴

25. The disproportionate incarceration of women for crimes related to poverty, such as theft, fraud, inability to pay debts and other offences related to homelessness or poor living conditions,⁵⁵ constitutes discrimination on the basis of economic condition or any other status. States must repeal or amend any laws, policies or practices which result in the discriminatory detention of women living in poverty,⁵⁶ and ensure that women living in poverty are not profiled or targeted for detention.

26. Women's poverty may also result in a lack of due process and procedural safeguards which may violate the right to fair trial. States must ensure that women without adequate means are able to access effective legal representation at no cost.⁵⁷ In addition, women must not be imprisoned in pre-trial detention solely by reason of an inability to post bail, in particular in relation to low-level offences,⁵⁸ due to an inability to pay a fine,⁵⁹ or inability to

⁴⁸ Nelson Mandela Rules, rules 15–18; Bangkok Rules, rule 5; A/HRC/36/37/Add.1, para. 43; Opinion No. 61/2020, para. 83; A/68/340, para. 42.

⁴⁹ Bangkok Rules, rule 5; Opinion No. 57/2017, para. 48; Joint Amicus Curiae Submission by the Working Group on Discrimination against Women and Girls and the Working Group on Arbitrary Detention on the case of *Joy Moses & 5 Ors v The Minister, FCT & 13 Ors* (Federal High Court of Nigeria), p. 6; A/HRC/22/44/Add.2, para. 96; A/HRC/42/47/Add.1, para. 46; CEDAW/C/MDA/CO/6, paras. 40–41; CAT/OP/27/1, para. 28; AL EGY 16/2020.

⁵⁰ International Covenant on Civil and Political Rights, art. 10 (1); Nelson Mandela Rules, rules 24–35; Bangkok Rules, rules 10–18; Opinions No. 61/2020, para. 92; No. 21/2019, para. 48; No. 48/2017, para. 51; A/HRC/36/37/Add.1, para. 43. See also CEDAW/C/BLR/CO/8, para. 44; CEDAW/C/GBR/CO/8, paras. 57–58.

⁵¹ Nelson Mandela Rules, rule 28; Bangkok Rules, rule 48; Opinion No. 35/2016, paras. 19–20; A/68/340, paras. 44–50; CEDAW/C/KHM/CO/6, paras. 44–45; CAT/OP/27/1, para. 28; AL EGY 16/2020.

⁵² Nelson Mandela Rules, rules 51–52; Bangkok Rules, rules 19–21; Opinion No. 61/2020, para. 83; CEDAW/C/49/D/23/2009, para. 2.7; A/68/340, para. 43; CAT/OP/27/1, para. 27; AL EGY 16/2020.

⁵³ Opinion No. 61/2020, para. 22; CEDAW/C/BLR/CO/8, para. 44; CEDAW/C/ZWE/CO/6, paras. 45–46.

⁵⁴ A/HRC/39/45/Add.2, para. 66; A/HRC/41/33, paras. 34, 51–53.

⁵⁵ A/HRC/39/45/Add.2, paras. 60–64, 89(a), 90(a); A/HRC/41/33, para. 52.

⁵⁶ A/HRC/41/33, para. 81 (d).

⁵⁷ International Covenant on Civil and Political Rights, art. 14 (3) (d); Human Rights Committee, General comment No. 32, para. 10; A/HRC/30/37, annex, paras. 12–15, 67–61; Opinion No. 57/2012, para. 22.

⁵⁸ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 33, paras. 47 (d), 51 (p).

⁵⁹ See, e.g. Opinion No. 10/2010.

pay a bond in relation to administrative or immigration detention.⁶⁰ In particular, States should implement measures to ensure that women's income and capacity to pay should be taken into account in setting bail, bonds and fines, with such amounts limited to that which is necessary to secure the woman's appearance or to protect the community.⁶¹ Additionally, the lower social and educational status of women may in some cases lead to the violation of their fair trial rights (e.g. women may be less likely to understand the charges or the legal procedure, or less likely to be properly consulted by defence counsel owing to their status in society or through having a male family member acting on their behalf).

27. The Working Group is concerned by the discriminatory application of public order offences such as loitering, vagrancy, public nuisance and public indecency, which are often applied to women experiencing poverty⁶² and women sex workers.⁶³ To the extent that such laws are so vague or broad so as to breach the principle of legal certainty, the detention of women under such laws may lack a legal basis, and therefore constitute arbitrary detention.⁶⁴

28. In this connection, women sex workers are routinely targeted by law enforcement and subject to arbitrary arrest and detention, which is ultimately premised upon the social control of women's morality and sexuality.⁶⁵ The direct criminalization of sex work, or the indirect targeting of sex workers for public order offences such as vagrancy, is discriminatory and a violation of international law.⁶⁶ States must repeal laws which directly or effectively criminalize sex work, and cease any practices which target, arrest and detain women in relation to sex work.⁶⁷

29. Criminal and administrative detention as a result of drug control laws and policies disproportionately affects women⁶⁸ and can constitute arbitrary detention.⁶⁹ Women have high rates of imprisonment for drug related offences, with approximately 35 per cent of women in prison incarcerated for drug offences in comparison to only 19 per cent of male prisoners.⁷⁰ The causes of women's interaction with the criminal justice system in relation to drug offences are complex, and are often linked to other factors such as poverty and coercion,⁷¹ and may also reflect systemic gender inequality in society more broadly.

Detention of women in relation to reproductive health

30. The Working Group remains deeply concerned regarding the continued practice of detaining women in relation to the exercise of their fundamental reproductive rights.

31. The criminalization of forms of behaviour that can only be performed by women is *prima facie* discriminatory, and therefore laws which criminalize conduct related to the consequences of a lack of access to and enjoyment of the highest attainable standard of health,

⁶⁰ A/HRC/36/37/Add.2, paras. 51–53, 93 (a).

⁶¹ A/HRC/36/37/Add.2, para. 93 (a); E/CN.4/2002/77, para. 60 (b) and (c).

⁶² A/HRC/39/45/Add.2, paras. 60–64, 89 (a), 90 (a).

⁶³ Joint Amicus Curiae Submission by the Working Group on Discrimination against Women and Girls and the Working Group on Arbitrary Detention on the case of *Joy Moses & 5 Ors v The Minister, FCT & 13 Ors* (Federal High Court of Nigeria), p. 8; A/HRC/41/33, para. 36.

⁶⁴ Joint Amicus Curiae Submission by the Working Group on Discrimination against Women and Girls and the Working Group on Arbitrary Detention on the case of *Joy Moses & 5 Ors v The Minister, FCT & 13 Ors* (Federal High Court of Nigeria), para. 12.

⁶⁵ *Ibid.*, p. 8.

⁶⁶ *Ibid.*, pp. 8–10; A/HRC/39/45/Add.2, paras. 64, 90(a); Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 35, para. 29 (c) (i).

⁶⁷ Joint Amicus Curiae Submission by the Working Group on Discrimination against Women and Girls and the Working Group on Arbitrary Detention on the case of *Joy Moses & 5 Ors v The Minister, FCT & 13 Ors* (Federal High Court of Nigeria), pp.18–19; A/HRC/41/33, para. 80 (c).

⁶⁸ A/HRC/41/33, para. 32.

⁶⁹ A/HRC/30/36, paras. 57–62.

⁷⁰ UNODC, 'Women and drugs: Drug use, drug supply and their consequences', 2018, p. 9.

⁷¹ A/68/340, paras. 10–11.

or that criminalize the exercise of women's reproductive rights must be considered as *prima facie* discriminatory.⁷²

32. Many States continue to prohibit or severely restrict women's access to safe services for the termination of pregnancy, exposing women to criminal liability and associated detention for seeking or obtaining abortions, with no exceptions or allowance for extenuating circumstances.⁷³ Such laws reflect a form of gender stereotyping, instrumentalizing women's bodies, and in effect penalizing women for conduct which contravenes socialized gender roles and expectations.⁷⁴

33. Laws which criminalize or severely restrict women's access to abortion are not only *prima facie* discriminatory, but may also constitute gender-based violence⁷⁵ and may violate a number of other provisions of international human rights law, including a woman's right to life⁷⁶ and the prohibition against torture or cruel, inhuman or degrading treatment.⁷⁷

34. The Working Group is particularly concerned about the practice, in some States and regions, of criminalizing women who suffer obstetric emergencies.⁷⁸ Laws which criminalize miscarriages and other pregnancy complications which result in the death of the foetus are *prima facie* discriminatory and reflect systemic gender discrimination in which women are often expected to place the potential life resulting from their pregnancy above their own life.⁷⁹ The detention of women in these circumstances is unnecessary, disproportionate and serves no legitimate purpose.⁸⁰ Obstetric emergencies should be treated as a medical emergency with appropriate physical and mental healthcare provided to women as a matter of urgency.

35. The detention of women in relation to obstetric emergencies also reflects structural problems surrounding women's ability to access and enjoy the highest attainable standard of health. In particular, restrictive abortion laws and policies disproportionately impact upon marginalized and disadvantaged women, particularly women living in poverty,⁸¹ reflecting deep discrimination against economically disadvantaged women who are unable to access necessary healthcare, including reproductive healthcare.⁸²

36. In addition, the detention of women in these circumstances is often accompanied by a lack of due process,⁸³ with women suffering systemic violations of their procedural rights such as a lack of effective legal assistance,⁸⁴ the irregular collection of evidence, such as the practice of extracting confessions from women seeking emergency care,⁸⁵ and the assessment of evidence through a gendered lens based on stereotypes concerning women's role in society.⁸⁶

37. The Working Group is also concerned about other laws, policies and practices which result in the detention of pregnant women, or women who have just given birth. Pregnant

⁷² Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 33, paras. 47(a) and 51(l); Opinions No. 19/2020, para. 73; No. 68/2019, para. 115.

⁷³ A/68/340, paras. 13–15.

⁷⁴ A/HRC/31/57, para. 42; A/HRC/32/44, para. 79.

⁷⁵ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 35, para. 18.

⁷⁶ Human Rights Committee, General comment No. 36, para. 8; Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General comment No. 22, para. 10.

⁷⁷ Committee on Economic, Social and Cultural Rights, General comment No. 22, para. 10; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 35, para. 18; A/HRC/31/57, paras. 14, 43–44.

⁷⁸ Opinions No. 19/2020; No. 68/2019; E/C.12/SLV/CO/3-5, para. 22; CEDAW/C/SLAV/CO/8-9, para. 37 (b).

⁷⁹ Opinion No. 68/2019, para. 110.

⁸⁰ *Ibid.*, para. 114.

⁸¹ Opinion No. 68/2019, paras. 100, 114; OHCHR, 'Statement by UN High Commissioner for Human Rights Zeid Ra'ad Al Hussein at the end of his mission to El Salvador', 2017, <www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22412&LangID=E>.

⁸² A/HRC/32/44, para. 80; Opinion No. 68/2019, para. 114.

⁸³ CCPR/C/SLV/CO/7, para. 16; Opinion No. 68/2019, paras. 86–97.

⁸⁴ A/HRC/17/26/Add.2, para. 68.

⁸⁵ A/HRC/22/53, para. 46.

⁸⁶ Opinion No. 68/2019, para. 102.

women must not be shackled or otherwise restrained during transfers to hospitals, gynaecological examinations and birth.⁸⁷ Laws, policies and practices which result in the post-delivery detention of women and their new-born children in public and private health-care facilities due to their inability to pay their medical bills⁸⁸ are *prima facie* discriminatory and may constitute an arbitrary deprivation of liberty. In addition, civil laws which allow for the confinement and involuntary treatment of pregnant women suspected of substance abuse are also *prima facie* discriminatory in that a woman's pregnancy, and therefore her gender, is the factor leading to the deprivation of liberty.⁸⁹ Any confinement of women in these circumstances must take place voluntarily and be accompanied by sufficient due process guarantees.⁹⁰

38. Finally, States must ensure that women's rights to sexual and reproductive health are respected and ensured during any periods of detention. Women must not be subject to forced or coerced sterilization whilst in detention, including in administrative detention or detention in health-care facilities,⁹¹ and must not be detained for the purpose of forcibly administering such services.

Detention of LGBTIQ+ persons

39. Lesbian, bisexual, transgender and queer women and intersex persons continue to be subject to arbitrary arrests and detention solely by reason of their sexual orientation or gender identity or expression. In addition, when deprived of their liberty, LGBTIQ+ persons are at significant risk of violence, sexual abuse and other violations of their human rights.

40. The arrest or detention of individuals based on discriminatory grounds, including on the basis of their actual or perceived sexual orientation or gender identity, is *per se* arbitrary under international law and in violation of articles 2 (1), 3 and 26 of the Covenant and articles 2 and 7 of the Universal Declaration of Human Rights.⁹²

41. The criminalization of sexual relations between consenting adults, or of a person's gender identity and expression, such as laws prohibiting cross-dressing or imitating persons of the opposite sex,⁹³ is *prima facie* discriminatory and constitutes an arbitrary interference with the privacy of individuals in violation of article 17 of the Covenant and article 12 of the Universal Declaration of Human Rights.⁹⁴ Accordingly, the arrest and detention of LGBTIQ+ persons on the basis of such laws is arbitrary not only as it constitutes a violation of international law on the grounds of discrimination based on sexual orientation or gender identity,⁹⁵ but also because there is no legal basis for such detention as such laws violate States' obligations under the Covenant and the Universal Declaration of Human Rights.⁹⁶

42. In addition, the arrest and detention of LGBTIQ+ persons on the basis of their sexual orientation or gender identity, such as in relation to morality, debauchery, crimes against the order of nature, public or grave scandal, or indecent act offences⁹⁷ are similarly discriminatory and in violation of international law.⁹⁸

⁸⁷ Bangkok Rules, rule 24; Nelson Mandela Rules, rule 48 (2); CAT/C/USA/CO/2, para. 33; A/74/137, para. 22.

⁸⁸ A/74/137, para. 23; CAT/C/KEN/CO/2, para. 27; WHO/RHR/14.23.

⁸⁹ A/HRC/36/37/Add.2, paras. 72–74.

⁹⁰ *Ibid.*, para. 94 (b).

⁹¹ CAT/C/KEN/CO/2, para. 27; CAT/C/NAM/CO/2, paras. 34–35.

⁹² Opinions No. 14/2017; No. 25/2009; No. 42/2008; No. 22/2006; No. 7/2002; CCPR/C/50/D/488/1992.

⁹³ A/HRC/29/23, paras. 15, 44.

⁹⁴ CCPR/C/50/D/488/1992; A/HRC/45/16/Add.2, para. 45; Opinion No. 14/2017, para. 47.

⁹⁵ A/HRC/36/38, para. 8(b) and (e); Opinion No. 14/2017, para. 50.

⁹⁶ A/HRC/36/38, para. 8(a); Opinion No. 14/2017, para. 49. See generally International Commission of Jurists, *Yogyakarta Principles – Principles on the application of international human rights law in relation to sexual orientation and gender identity* (2007), principles 7–10.

⁹⁷ A/HRC/29/23, para. 44.

⁹⁸ Opinion No. 7/2002, para. 28; A/HRC/19/41, para. 47.

43. States must urgently review any such criminal laws and amend or repeal any provisions which discriminate against the LGBTIQ+ community to bring them into line with international standards.⁹⁹

44. Practices such as “reparative therapies” or “conversion therapies”, as well as other forms of intrusive and irreversible treatments, continue to be forcibly administered upon LGBTIQ+ persons without their consent and in violation of their human rights.¹⁰⁰ LGBTIQ+ persons must not be detained for the purposes of forcibly administering such therapies, both in private and public facilities such as hospitals, psychiatric institutions, specialized camps, places of worship or in the home.¹⁰¹

45. LGBTIQ+ persons are particularly vulnerable to discrimination, violence and torture and ill-treatment contrary to international human rights law when deprived of their liberty.¹⁰² The Working Group is concerned by ongoing reports of disproportionate and systemic gender-based violence and abuse against LGBTIQ+ persons in detention, particularly the significantly higher prevalence of sexual assault against LGBTIQ+ persons, including the “corrective rape” of lesbian detainees.¹⁰³ To the extent that these conditions contravene the prohibition of torture or cruel, inhuman or degrading treatment and are employed with a purpose to punish, coerce a confession or to further discriminate against LGBTIQ+ persons, the detention of those persons is arbitrary.¹⁰⁴

46. States must take measures in order to protect the rights of LGBTIQ+ persons in detention, and to address their specific and unique needs, including establishing appropriate gender-specific conditions of detention.¹⁰⁵

47. Transgender women should not be automatically placed in male prisons, noting their increased risk of sexual assault and rape.¹⁰⁶ The facilities in which LGBTIQ+ persons are placed should be determined on a case-by-case basis, having due regard to each individual’s gender identity and expression,¹⁰⁷ and in accordance with the provisions of the Bangkok Rules.

Detention of non-nationals, including migrants, asylum seekers and refugees

48. The Working Group reiterates that States are obliged to respect and ensure the rights, including the right to personal liberty, of everyone within their territory or subject to their jurisdiction regardless of nationality or statelessness.¹⁰⁸ Accordingly, States have an obligation to ensure that non-national women, including migrants, asylum seekers and refugees are not arbitrarily deprived of their liberty within their territory or subject to their power or effective control. This includes the administrative detention of women non-nationals in immigration detention, whether in recognized or non-recognized centres.

49. Any deprivation of liberty in the context of migration must meet the standards set out in article 9 of the Covenant. In particular, administrative detention of women migrants must be an exceptional measure of last resort, applied for the shortest period and only if less restrictive alternatives have been considered and found inadequate to meet legitimate purposes.¹⁰⁹

⁹⁹ A/HRC/45/16/Add.2, para. 45; A/HRC/29/23, para. 15.

¹⁰⁰ A/HRC/22/53, para. 88; A/HRC/40/60, para. 54.

¹⁰¹ A/HRC/41/33, para. 35.

¹⁰² See, e.g. CAT/OP/C/57/4, paras. 60–67; A/HRC/31/57, para. 13.

¹⁰³ A/HRC/29/23, paras. 34–38; A/HRC/31/57, para. 35; CAT/C/CRI/CO/2, para. 11; CEDAW/C/MOZ/CO/3-5, paras. 41(c), 42(e); A/HRC/19/41, para. 35.

¹⁰⁴ See, e.g. Opinion No. 25/2009, paras. 28, 31.

¹⁰⁵ Bangkok Rules, rules 40–42; A/HRC/31/57, para. 70(a); A/HRC/45/16/Add.1, para. 52.

¹⁰⁶ CAT/OP/C/57/4, para. 76; A/HRC/17/26/Add.2, para. 29.

¹⁰⁷ Nelson Mandela Rules, rule 7 (a); A/HRC/31/57, para. 70(s); CAT/OP/C/57/4, para. 76.

¹⁰⁸ Human Rights Committee, General comment No. 31, para. 10; Human Rights Committee, General comment No. 35, para. 3.

¹⁰⁹ Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 12; OHCHR, ‘Recommended Principles and Guidelines on Human Rights at International Borders’, Guideline 8.1.

50. Detention in the course of migration proceedings must be justified as reasonable, necessary and proportionate in the light of the circumstances specific to the individual case.¹¹⁰ Accordingly, the detention of migrant women must only take place in the context of an effective individualized assessment of the necessity of detention,¹¹¹ and States must seriously consider alternatives to detention.¹¹²

51. The detention of women non-nationals who are pregnant or are nursing shall be avoided.¹¹³ Where migrant women are accompanied by their children, States must consider alternatives to detention for the entire family unit in each individual case,¹¹⁴ particularly because children cannot be detained by reason of their parent's migration status,¹¹⁵ and should not be separated from their parents.¹¹⁶

52. The Working Group is particularly concerned that women asylum seekers and refugees are routinely deprived of their liberty for extended periods pending the resolution of their claims. The prolonged administrative custody of women asylum seekers, immigrants or refugees without the possibility of administrative or judicial review or remedy constitutes arbitrary detention.¹¹⁷

53. Particularly given the prolonged nature of immigration detention, the Working Group reiterates the obligations of States to ensure that conditions in immigration detention address the gender-specific needs of women detainees.¹¹⁸ In particular, women non-nationals should be separated from men, unless they are part of a family unit.¹¹⁹

Women human rights defenders

54. Human rights defenders are often deprived of their liberty as a result of the exercise of their fundamental rights under articles 18, 19, 20 and 21 of the Universal Declaration of Human Rights and articles 18, 19, 21, 22 and 25 (1) of the Covenant. Further, it is recalled that human rights defenders fall within their own protected class for the purposes of determining whether an individual has been detained on a discriminatory ground for the purposes of Category V.¹²⁰

55. The Working Group is gravely concerned by the frequent complaints it receives in relation to women human rights defenders, including women's rights activists.¹²¹ It is clear

¹¹⁰ Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 14.

¹¹¹ A/HRC/36/37/Add.2, para. 29.

¹¹² Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 16; Human Rights Committee, General comment no. 35, para. 45; Opinion No. 2/2019, para. 79.

¹¹³ Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 41; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 32, para. 34; A/HRC/20/24, paras. 36, 49.

¹¹⁴ Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 40; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 32, para. 49.

¹¹⁵ Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 40; principle 21, para. 46; Opinion No. 2/2019, para. 105.

¹¹⁶ A/HRC/36/37/Add.2, paras. 43–46, 92 (j).

¹¹⁷ A/HRC/36/38, para. 8(d).

¹¹⁸ Bangkok Rules, rule 1; A/HRC/20/24, para. 37; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 32, para. 34.

¹¹⁹ Revised deliberation No. 5 on deprivation of liberty of migrants (A/HRC/39/45, annex), para. 42; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 32, para. 34.

¹²⁰ International Covenant on Civil and Political Rights, art. 26; Opinion No. 45/2016, para. 44. See also UNGA Res 53/144 (adopting the Declaration on Human Rights Defenders) and UNGA Res 68/181.

¹²¹ See, e.g. Opinions No. 33/2020, paras. 4–5, 11 (women's rights activist, charged, among other things, with "participating in demanding women's rights"); No. 14/2020, para. 4 (arbitrary detention of a women's rights advocate); No. 57/2017, para. 4 (arbitrary detention of an activist for women's and LGBTIQ+ rights); No. 48/2017, paras. 4, 47 (woman human rights defender verbally attacked by the judge for her beliefs in feminism and human rights); No. 1/2016, para. 4 (activist for the rights of Kurdish women); For targeting of girl human rights defenders, see, e.g. A/HRC/40/60, paras. 59–60; UA ISR 1/2018.

that in many cases women are targeted because of their activities as human rights defenders, including peaceful advocacy, demonstrations and other forms of activism.¹²²

56. The Working Group is of the view that women human rights defenders face risks that are gendered and intersectional.¹²³ Indeed, numerous complaints received by the Working Group allege that women human rights defenders have been subjected to harassment,¹²⁴ sexist attacks,¹²⁵ torture and threats of sexual assault,¹²⁶ demands to undergo virginity testing,¹²⁷ institutionalization or threats thereof,¹²⁸ and public shaming.¹²⁹ The Working Group reiterates that States must ensure that women human rights defenders can perform their important role in accordance with international human rights law, including ensuring that they are not subject to excessive or indiscriminate use of force, arbitrary arrest or detention, torture or other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment, enforced disappearance, abuse of criminal and civil proceedings or threats of such acts.¹³⁰

Women in political and public life

57. The Working Group is concerned about complaints of arbitrary deprivation of liberty it has received relating to women's participation in political and public life, including the targeting of women who hold public office or seek to do so and women who have been publicly critical of the Government or who are members of opposition groups.¹³¹ In these circumstances, arbitrary deprivation of liberty is not only a direct attack on the full participation by women in political and public life and their enjoyment of their human rights, but may also discourage the participation of women in public discourse more broadly and marginalize their voices.

58. The right to participate in public affairs is provided for in article 21 of the Universal Declaration of Human Rights and article 25 of the Covenant.¹³² These rights are furthered by the rights to freedom of expression, peaceful assembly and association under articles 19 and 20 of the Universal Declaration of Human Rights and articles 19, 21 and 22 of the Covenant. In this regard, the Working Group recalls that criticism of Government is permissible in a democratic society and protected by the freedom of opinion and expression.¹³³

59. When a woman is arrested and detained as the consequence of the exercise of the aforementioned rights, or when a woman is detained on the basis of discriminatory grounds such as sex, gender or political or other opinion, her deprivation of liberty may be considered arbitrary by the Working Group, including under categories II and V of its Methods of Work.

¹²² See, e.g. Opinions No. 9/2019 (9 year sentence for peaceful advocacy and activism); No. 83/2018 (7 year sentence for, among other things, social media posts and participation in peaceful assemblies); No. 61/2018 (arrested for working to investigate extrajudicial killings in the Philippines); No. 75/2017 (9 year sentence for posting information on the Internet critical of government policies on human rights issues); No. 57/2017 (arrested for social media posts); No. 1/2016 (Kurdish women's rights activist sentenced to life imprisonment).

¹²³ See A/HRC/40/60, para. 35.

¹²⁴ Opinions No. 61/2018, para. 71; No. 75/2017, para. 55; No. 48/2017, para. 49.

¹²⁵ Opinions No. 61/2018, para. 72; No. 50/2017, para. 7.

¹²⁶ Opinions No. 33/2020, para. 90; No. 78/2017, para. 39; No. 1/2016, paras. 37, 40, 42.

¹²⁷ Opinion No. 1/2016, para. 42.

¹²⁸ Opinion No. 57/2017, paras. 14, 68. See also A/HRC/40/60, paras. 54–55; CAT/C/KAZ/CO/3, para. 19.

¹²⁹ See, e.g. regarding threats to release altered images showing sexual activity: Opinions No. 61/2018, paras. 13–14, 29; No. 1/2016, para. 6. See generally A/HRC/40/60, paras. 37–39.

¹³⁰ See UNGA Res 68/181, para. 8.

¹³¹ Opinions No. 24/2019; No. 61/2018; No. 50/2017; No. 24/2015. See also A/68/340, para. 28. For a description of some of the ways that women are involved in political life, see A/73/301, para. 10.

¹³² Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, art. 7 specifically requires States Parties to take appropriate measures to eliminate discrimination against women in political and public life.

¹³³ See Human Rights Committee, General comment No. 34, para. 38.

Deprivation of liberty by private actors

60. The Working Group has affirmed on a number of occasions that it will consider deprivation of liberty in all its forms, not only for the purpose of criminal proceedings, but also under administrative and other fields of law.¹³⁴ The Working Group wishes to recall that the deprivation of personal liberty occurs when a person is being held without his or her free consent, including under house arrest.¹³⁵ Deprivation of liberty may also arise from the conduct of private actors.

61. States not only have a duty to ensure that anyone acting on their behalf, such as State authorities and its agents, do not infringe the right to personal liberty; they also have a positive obligation to protect everyone in their territory or under their jurisdiction from violations of this right by private parties, as well as obligations to investigate and punish such violations and ensure that victims have access to effective remedies.¹³⁶ The Working Group urges States to ensure that the right to personal liberty of all women is respected in relation to the conduct of both State and non-State actors.

62. Guardianship laws, customs and social practices that prevent women from leaving their family homes without the permission of a guardian may result in de facto deprivation of liberty by their families.¹³⁷ This is a breach of both articles 12 and 26 of the Covenant and articles 7 and 13 of the Universal Declaration of Human Rights, and amounts to discrimination on the basis of sex or gender. The Working Group calls upon States to abolish systems of guardianship immediately.

63. Migrant women who are prevented from leaving the residences where they are employed as domestic workers are subjected to de facto deprivation of liberty.¹³⁸ The Working Group has received credible reports of employers withholding employees' documents (including passports) and salaries, to ensure that they would not leave. Employers have reportedly resorted to false accusations of absconding as a way of exerting control over their workers which in turn may lead to the arrest and detention of the worker by State authorities.¹³⁹ The Working Group calls upon States to ensure that all migrants are free to leave the homes of their employers if they choose to do so.

64. Women who are subject to trafficking, slavery and slavery-like practices are the subject of numerous human rights violations by private actors,¹⁴⁰ including deprivation of liberty as guaranteed by article 9 of the Covenant and article 3 of the Universal Declaration of Human Rights.

65. The Working Group recalls that when private actors are empowered or authorized by a State to exercise powers of arrest or detention, the State remains responsible for the actions of the private actors under international human rights law.¹⁴¹

Deprivation of liberty related to "honour"

66. The arrest and detention of women pursuant to laws and policies that are gender-neutral may violate the right to equality and non-discrimination where they are

¹³⁴ See, e.g. Opinion No. 38/2020, para. 36 referring to A/HRC/30/37, annex, para. 47. See also Human Rights Committee, General comment No. 35, para. 5; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 35, paras. 24–26; A/HRC/41/33, para. 10.

¹³⁵ See A/HRC/30/37, para. 9.

¹³⁶ Human Rights Committee, General comment No. 31, paras. 8, 15, 18; Human Rights Committee, General comment No. 35, para. 7; A/HRC/45/16/Add.2, paras. 79–84.

¹³⁷ See, e.g. A/HRC/45/16/Add.2, paras. 80, 82, 84; AL SAU 4/2019.

¹³⁸ A/HRC/45/16/Add.2, paras. 81–84; A/HRC/44/57/Add.1, para. 29; International Labour Organization, 'Intertwined: A study of employers of migrant domestic workers in Lebanon', 2016, pp. 33–35.

¹³⁹ A/HRC/45/16/Add.2, para. 81.

¹⁴⁰ See, e.g. Universal Declaration of Human Rights, arts. 4, 5, 13; International Covenant on Civil and Political Rights, arts. 7, 8, 12. See further, OHCHR, 'Abolishing Slavery and its Contemporary Forms', 2002, pp. 3–9.

¹⁴¹ Human Rights Committee, General comment No. 35, para. 8; International Law Commission, Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, ch II.

disproportionately applied to women or where they result in harsher sentences for women than men. This includes “honour”-related offences such as adultery or extramarital sexual relations.¹⁴² Moreover, “honour”-related offences found in a State’s criminal law may amount to a violation of international human rights law if they are not gender-neutral and specifically discriminate against or target women. The Working Group considers that laws and policies falling into either of these categories, that is, all “honour-based” offences, must be decriminalized.

67. The detention of women in relation to “honour”-based offences which are not criminalized in a State’s criminal laws lacks a legal basis and amounts to arbitrary detention.¹⁴³

68. States should ensure that evidentiary rules and procedures do not in practice discriminate against women.¹⁴⁴ Laws and corroboration requirements that are influenced by gender stereotypes or that disproportionately burden women in proving their innocence in the context of “honour”-related offences may be discriminatory and amount to a denial of the presumption of innocence.¹⁴⁵ Women who are the victims of criminal acts such as rape (whether or not proven to the requisite standard in a criminal trial) must not be charged and detained in relation to such acts on the basis that they have perpetrated an “honour”-related offence.¹⁴⁶

Protective custody

69. Detention of women in administrative detention or so-called “protective custody” for the purposes of their protection will amount to arbitrary detention and may amount to torture or ill-treatment.¹⁴⁷ This includes detention to protect women from gender-based violence including in relation to “honour”-based crimes, as well as detention that seeks to ensure that a woman will testify against an offender in court. States are required to take measures to ensure the protection and safety of women and should do so using measures that do not jeopardize women’s liberty.

70. In exceptional cases, temporary measures involving custody to protect a woman may be applied but only when necessary and expressly requested by the woman concerned and, in all cases, subject to supervision by judicial or other competent authorities.¹⁴⁸ Such protective measures shall not be continued against the will of the woman concerned. The release of a woman shall not be made conditional upon the consent of a male relative and/or a guarantor.¹⁴⁹

Shelters, rehabilitation centres and medical facilities

71. The Working Group observes that arbitrary detention can occur in health-care settings, such as psychiatric hospitals and other institutions where individuals may be deprived of their liberty.¹⁵⁰

72. While homes and shelters provide vital social care to vulnerable groups, particularly women and children facing domestic violence, efforts must be made by States to ensure that

¹⁴² A/HRC/41/33, para. 31; A/HRC/45/16/Add.2, para. 43. The emerging criminalisation of women participating in social media is also of concern, see AL EGY 12/2020.

¹⁴³ Universal Declaration of Human Rights, art. 11 (2); International Covenant on Civil and Political Rights, arts. 9 (1), 15 (1); see, e.g. United Nations Assistance Mission in Afghanistan, ‘In Search of Justice for Crimes of Violence Against Women and Girls’, 2020, p. 13.

¹⁴⁴ Committee on the Elimination of Discrimination against Women, General recommendation No. 35, para. 29 (c)–(d).

¹⁴⁵ Universal Declaration of Human Rights, art. 11 (1); International Covenant on Civil and Political Rights, art. 14 (2).

¹⁴⁶ A/68/340, paras. 16–18; CEDAW/C/BLR/CO/8, para. 26.

¹⁴⁷ A/HRC/27/48, paras. 78–79; A/HRC/31/57, para. 24; E/CN.4/2003/75, paras. 90–91; E/CN.4/2003/8, para. 65; A/HRC/41/33, para. 45; CEDAW/C/JOR/CO/6, paras. 33–34.

¹⁴⁸ International Covenant on Civil and Political Rights, art. 9 (1) and (4); Bangkok Rules, rule 59.

¹⁴⁹ A/HRC/20/16/Add.1, para. 28; CEDAW/C/SAU/CO/3-4, paras. 61–62; AL SAU 4/2019.

¹⁵⁰ Opinion No. 70/2018, para. 37.

residents in such facilities are able to leave if they wish, including through regular monitoring of the facilities and support in reintegrating into the community.¹⁵¹

73. The Working Group is concerned about the detention of women in rehabilitation centres, treatment programmes and psychiatric hospitals for reasons relating to the breaching of societal norms.¹⁵² The health-care system can never be used as a pretext for depriving women of their liberty in circumstances relating to the exercise of their fundamental rights and freedoms.¹⁵³

74. The Working Group reiterates that deprivation of women's liberty on the basis of actual or perceived disability is discriminatory and contrary to international law.¹⁵⁴ The Working Group has received information on mental health laws which authorize involuntary hospitalization based on an actual or perceived psychosocial disability, and mental health treatment without obtaining the free and informed consent of the persons concerned or providing the appropriate support to enable them to exercise their legal capacity. This form of confinement is justified using criteria such as danger to the confined person or others and/or the need for care and treatment, which is inherently discriminatory since it is based on the person's actual or perceived impairment.¹⁵⁵ The Working Group is concerned about cases where women have been subjected to prolonged periods of detention in psychiatric institutions in violation of their human rights. In some cases, they are subjected to "voluntary hospitalization", but without their informed consent to treatment and without the ability to leave at any time.

75. The voluntary institutionalization of women with psychosocial disabilities needs to take into account their vulnerable position and their likely diminished capability to challenge their detention. If a woman does not have legal assistance of her own or of her family's choosing, effective legal assistance through a defence lawyer is to be assigned to act on her behalf and the necessity of continued institutionalization is to be reviewed regularly at reasonable intervals by a court or a competent independent body in adversarial proceedings and without automatically following the expert opinion of the institution where the woman is held.¹⁵⁶ Where detention is based on consent given by a woman's legal guardian, the woman should have the possibility of challenging the appointed guardian.¹⁵⁷ A woman is to be released if the grounds for hospitalization no longer exist. Involuntary institutionalization of women with psychosocial disabilities and forced treatment is prohibited.¹⁵⁸

COVID-19 and public health emergencies

76. The Working Group stresses that States should ensure that measures taken in relation to the COVID-19 pandemic take into account their specific impacts on women in detention. Pregnant women and women who are breastfeeding should be treated as particularly vulnerable.¹⁵⁹

77. States should urgently review existing cases of deprivation of liberty of women in all detention settings to determine whether the detention is still justified as necessary and proportionate in the prevailing context of the COVID-19 pandemic.¹⁶⁰ In doing so, States should consider all alternative measures to custody.

¹⁵¹ A/HRC/42/39/Add.1, paras. 81, 88, 94 (b); A/HRC/39/45/Add.2, para. 89 (b).

¹⁵² CEDAW/C/KWT/CO/3-4, para. 42; A/HRC/41/33, para. 47; A/68/340, para. 22.

¹⁵³ See, e.g. Opinion No. 57/2017, para. 68. See also A/HRC/40/60, paras. 54–55; CEDAW/C/BLR/CO/8, paras. 16–17.

¹⁵⁴ Convention on the Rights of Persons with Disabilities, art. 14; A/HRC/36/37/Add.1, paras. 36–37; A/HRC/30/37, annex, para. 103.

¹⁵⁵ A/HRC/36/37/Add.2, para. 75.

¹⁵⁶ A/HRC/36/37/Add.2, para. 76; A/HRC/30/37, annex, para. 105; Opinion No. 70/2018, para. 49.

¹⁵⁷ Opinion No. 70/2018, paras. 46–48. See Convention on the Rights of Persons with Disabilities, art. 12.

¹⁵⁸ A/HRC/30/37, annex, para. 103.

¹⁵⁹ Deliberation No. 11 on prevention of arbitrary deprivation of liberty in the context of public health emergencies (A/HRC/45/16, annex II), para. 15.

¹⁶⁰ Ibid, para. 13; Committee on the Elimination of Discrimination against Women, 'Guidance Note on CEDAW and COVID-19', para. 7, <[tinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT/CEDAW/STA/9156&Lang=en](http://internet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=INT/CEDAW/STA/9156&Lang=en)>.

78. Where custody cannot be avoided, States must ensure that women are held in conditions that are sanitary and that necessary protection measures are undertaken to ensure the safety and wellbeing of women detainees, including physical distancing, provision of protective items and quarantining of persons showing symptoms.¹⁶¹ States should ensure that women in detention have access to COVID-19 testing and vaccines. States should ensure that preventative healthcare including screening for breast and gynaecological cancer continue to be provided to women in detention or are resumed when safe to do. Specific efforts to mitigate negative mental health impacts of COVID-19 measures for women in detention should also be undertaken.¹⁶²

79. States should ensure that changes to detention regimes, including isolation and limits to contact with the outside world, do not unduly impact women. This includes measures that prevent women in detention from accessing items and supplemental food ordinarily provided by family and support networks on which they rely.¹⁶³

80. The Working Group notes that emerging research has linked lockdown measures with significant increases in reports of gender-based violence.¹⁶⁴ States should ensure that any COVID-19 measures that impose restrictions on movement amounting to deprivation of liberty¹⁶⁵ do not deter, prohibit or punish women from taking steps to escape gender-based violence. Moreover, States should take proactive steps to ensure that measures are in place to support victims of violence during the COVID-19 pandemic, including access to resources, hotlines and a sufficient number of shelters throughout the State.

Impacts on women of deprivation of liberty of partners and family members

81. States should recognize that women are particularly affected by the arbitrary detention of partners and family members. Arbitrary detention of partners and family members may lead to women assuming additional caregiving responsibilities, facing stigma or discrimination within their communities and experiencing financial hardship.

82. Women must be able to support and seek justice for detained partners or family members without placing their security or liberty at risk.¹⁶⁶ They should be able to visit persons in detention facilities without being subjected to unnecessary invasive and humiliating searches, or to sexual violence such as rape.¹⁶⁷

83. Women should not be deprived of their liberty or subjected to violence during the arrest and detention of a partner or family member.¹⁶⁸

¹⁶¹ UA USA 34/2020.

¹⁶² OHCHR, 'Leading human rights experts call for overdue implementation of the UN Bangkok Rules a decade after they were adopted', 2020, <www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/SR/BangkokRules-leaders-statement_EN.pdf>.

¹⁶³ Ibid.

¹⁶⁴ UN Women, 'From insights to action: Gender equality in the wake of COVID-19', p. 10; European Commission, '2021 report on gender equality in the EU', pp. 4–6.

¹⁶⁵ The Working Group has previously noted that mandatory quarantine in a given premise, including in a person's own residence that the quarantined person may not leave for any reason, is a measure of de facto deprivation of liberty, see Deliberation No. 11 on prevention of arbitrary deprivation of liberty in the context of public health emergencies (A/HRC/45/16, annex II), para. 8.

¹⁶⁶ See, e.g. Opinion No. 21/2019, para. 17 (10 women and 3 girls were arbitrarily detained and tortured for peacefully demonstrating against the detention of political opponents, some of whom were their relatives).

¹⁶⁷ See, e.g. Opinion No. 73/2019, para. 95. See also A/HRC/22/44/Add.2, para. 72; A/HRC/31/57/Add.4, paras. 37–41. Such searches are likely to be contrary to Nelson Mandela Rules, rules 52 and 60.

¹⁶⁸ Opinions No. 31/2019, paras. 8–9, 38 (woman detained and tortured after refusing to become an informant in exchange for the release of her son); No. 18/2011, paras. 4, 5, 19 (arrest and detention of wife and close family members to induce detainee's surrender and as reprisals for demanding a fair trial and basic human rights).

84. Women must not be made the subject of threats, especially of sexual violence, in order to induce a detained partner or family member to make a confession.¹⁶⁹

Consequences of arbitrary deprivation of liberty

85. Arbitrary deprivation of liberty can have long-lasting, harmful impacts on women's lives and on those of their families. These may include stigma and social alienation, deterioration of mental and physical health, loss of parental rights, breakup of the family unit, loss of income, and challenges obtaining employment and housing.¹⁷⁰

86. States should ensure that women in detention are provided with gender-specific rehabilitation, treatment, vocational training and educational opportunities in order to equip them for successful reintegration into society.¹⁷¹

[Adopted on 12 May 2021]

¹⁶⁹ Opinions No. 33/2017, paras. 90–91 (threats made during interrogation to rape mothers and sisters of detainees); No. 29/2016, para. 20 (threat of rape of family members); No. 14/2016, paras. 10, 12, 13 (threat to arrest family members and place children in social care).

¹⁷⁰ See, A/68/340, paras. 66–80.

¹⁷¹ See among others, Bangkok Rules, rule 46.